

الباب الثاني

ملف التقرير «التراجع الأمريكي»



المؤشرات الدولية للتراجع الأمريكي	د. عبد العزيز كامل
واقع ومستقبل المشروع الإمبراطوري الأمريكي	د. مازن النجار
قراءة للواقع الداخلي الأمريكي	د. باسم خفاجي
العراق والتراجع الأمريكي	أ. علي باكير
مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية	أ. ممدوح الولي

المؤشرات الدولية للتراجع الأمريكي

د. عبد العزيز كامل

(عضو هيئة تحرير ومجلس إدارة مجلة البيان)

ملخص البحث

إن الأوضاع الحالية في الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير ما كان عليه الحال في روما القديمة قبل سقوطها وانهارها، فهناك جوانب فشل داخلية وخارجية لأمريكا، وإخفاق في مجالات التعليم والبيئة والهجرة، بالإضافة إلى الفشل في العراق، فضلاً عن تراجع القيم الأخلاقية والمبالغة في الغرور، والإسراف في الاهتمام بقضايا السيطرة الخارجية، مع شدة الضغط على الناس بالارتفاع الصارخ في الضرائب، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والديون الداخلية، حتى إن المواطن الأمريكي أصبح يعيش قلقاً متزايداً على مستقبله ومستقبل أسرته، بخلاف ما كان عليه الأمر قبل عقود قليلة.

ومع أن أمريكا تعاني من موات روحي، ومع ذلك فإنها ما زالت مصممة على تصدير قيمها الزائفة إلى العالم بفوهة البندقية، مع أنها مجرد جمهورية انقلبت إلى إمبراطورية.

لقد بنت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة استراتيجيات كثيرة على الكذب والخداع والإيهام، ليس على العالم الخارجي فقط، بل على شعبها نفسه، ولم يكن هذا خطأ رئيس بعينه، أو إدارة بذاتها، بل تكرر ذلك عبر عقود، في سلسلة من الكذب المتواصل، الهادف إلى تحقيق مصالح آنية، لا علاقة لها بالقيم الإنسانية التي يتشدد بها الأمريكيون.

وفي الوقت الذي تتراجع فيه الولايات المتحدة أخلاقياً وسياسياً وعسكرياً؛ فإن دولاً وكيانات أخرى تتسابق إلى مزاحمتها إلى موضع الصدارة، أو مشاركتها، والقوى المُرشَّحة لمزاحمة أمريكا في زعامة العالم تتمثل في كتلتين هما: الكتلة الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي، والكتلة الآسيوية ممثلة في الصين وروسيا والهند واليابان.

لكن هناك ما يشبه قطباً دولياً آخر، يتوقع بعض المراقبين أن يكون له تأثير في مجريات الأحداث وتوازنات القوى في العالم، يجيء الاعتراف به من أطراف غربية وأمريكية، وليس فقط من أطراف إسلامية أو عربية، وهذا القطب هو ما سماه (مايكل وينستين): «حركات الإسلام السياسي والجهادي».

إن التراجع الأمريكي سيصب حتماً في صالح الأمة الإسلامية، وذلك عندما يستفيد المسلمون من تفاعلاته في المستقبل المنظور، ويمكن للعالم الإسلامي أن يتخطى مرحلة الابتزاز الأمريكي، كما تجاوز مرحلة الهمجية الروسية أيام الاتحاد السوفييتي.



أفكار ومقتطفات

- لا تزال آثار استمرار الصعود الأمريكي المتفرد، تدفع أثمانه أمتنا الإسلامية قبل غيرها، اجترأ على حرمتها، واختراقاً لحدودها، وانتهاكاً لاستقلالها واستنزافاً لثرواتها، وإذلالاً وحصاراً وإفقاراً لشعوبها، وحرماً عالمية شاملة تصادر وتطارد شبابها ورجالها، وأصحاب العلم والفكر والدعوة فيها.
- مشاريع الهيمنة الخارجية التي منى الساسة في أمريكا شعبهم بأن يجني ثمراتها وحده، قد انقلب شؤمها على ذلك الشعب وحده، حتى وجد نفسه مجتئاً عليه بدل أن يكون هو الجاني لهذه الثمرات!..
- وصف (موريس بيرمان) أمريكا بأنها أرض قاحلة ثقافياً، وأنها تعاني من موات روحي، ومع ذلك فإنها مصممة على تصدير قيمها الزائفة إلى العالم بفوهة البندقية، مع أنها مجرد جمهورية انقلبت إلى إمبراطورية!..
- بنت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة استراتيجيات كثيرة -وليس فقط تكتيكات- على الكذب والخداع والإيهام، ليس على العالم الخارجي فقط، بل على شعبها نفسه، ولم يكن هذا خطأ رئيس بعينه، أو إدارة بذاتها، بل تكرر ذلك عبر عقود، في سلسلة من الكذب المتواصل، الهادف إلى تحقيق مصالح آنية، لا علاقة لها بالقيم الإنسانية التي يتشدد بها الأمريكيون.
- قفزت ديون الدول النامية (المنهوبة الثروات) من ٦٢ مليار دولار عام ١٩٧٠م إلى ٤٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٠م، ثم زادت عام ١٩٩٦م ٣٢ ضعفاً حتى وصلت ٢٠٠٠ مليار دولار! ثم بدأت الدول الغنية في إسقاط ديون تلك الدول مقابل امتيازات ابتزازية.
- تسببت ضخامة الديون وفوائدها الربوية، في دفع الاقتصاد الأمريكي إلى الاندفاع المنتظم إلى حافة الإفلاس، فالديون تزداد حوالي ٤٠٠ مليار دولار سنوياً فيما يخص الموازنة الداخلية، وتزداد حوالي ٦٠٠ مليار دولار سنوياً فيما يخص التجارة الخارجية، هذا علماً ما يسمى بـ (خدمة الديون) أي: فوائدها الربوية.
- كان غزو العراق وحروب الخليج قبلها دخولاً في مرحلة (عسكرة الاقتصاد)؛ حيث كانت تلك الحرب جزءاً من مشروع اقتصادي عسكري أمريكي، وبالرغم من أن تلك الحروب كانت لها أوجه أخرى سياسية وحضارية ودينية، إلا أن استشعار أمريكا للخطر الداهم الداخلي عليها من البوابة الاقتصادية؛ جعلها تسارع إلى خوض تلك المغامرات العسكرية.
- يظل قرار غزو العراق عامل استنزاف اقتصادي وعسكري للولايات المتحدة، يُسرّع عجلة تراجعها في هذين المجالين، إضافة إلى الاستنزاف البشري الذي لا يحتمله الشعب الأمريكي.
- إن انتصارات أمريكا المزعومة في العقود الأخيرة، لم تكن إلا انتصارات إعلامية تليفزيونية، ولهذا لم يستمر الخداع بها طويلاً، وهو ما تسبب وسيُتسبب في المزيد من الإحباط المعنوي لدى عساكر الشطرنج الأمريكية.



- الوجود العسكري الأمريكي المكثف في أنحاء العالم فرض على الولايات المتحدة تكاليف اقتصادية تنوء بأحمالٍ لا تُحتمل، ولا يمكن تحملها إلا بمزيد من المغامرات العسكرية للسيطرة على اقتصاديات أخرى لشعوب العالم، ولهذا فقد دخلت أمريكا في حلقة مُفرغة قد تجعل حروبها للاقتصاد، واقتصادها للحروب!
- ساهمت مبالغة الولايات المتحدة في تضخيم خطر ما وصفته بـ (الإرهاب) في إرهاب العالم من سياساتها؛ حيث لم يعد أحد في مأمن من غدرها به تحت مسمى «مكافحة الإرهاب»، فخصوصيات الشعوب تُنتهك، وسيادة الدول تُصادر، بل وحدودها الجغرافية في البر أو البحر أو الجو صارت مشاعاً مستباحاً لحملات المداهمة العسكرية أو الأمنية، مُحجج المحافظة على الأمن والسلم الدوليين!
- كل الكتل السياسية المؤثرة في العالم لم تعد تتحمل الأثمان الفادحة لمجاملة أمريكا في أخطائها، بل صارت تسقط لها تلك الأخطاء، لعلها تعجل بسقوطها المنتظر، على الأقل من مكان التفرد على قمة العالم.
- إن الرؤية التي تتوقع تراجع أمريكا عن التفرد بزعامة العالم، صارت شبه متواترة في أنظار الكثير من المحللين غرباً وشرقاً، لكن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، وهو احتمال أن يتعرض الاتحاد الأمريكي نفسه لهزات تؤدي إلى تفككه وتفتيته على غرار تفكك الاتحاد السوفيتي.
- صار الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات التي تُقدّم للدول الفقيرة؛ حيث تفوق مساعداته ضعف مساعدات الولايات المتحدة، وهي ما يوظفه الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً لمصلحته.
- مما يعزز احتمالات احتدام المنافسة بين الأوروبيين والأمريكيين - بالرغم من انتمائهم الظاهر إلى ثقافة وحضارة وديانة واحدة - ذلك الاختلاف الجوهرى بين الطرفين من الناحية المذهبية، فأمریکا ذات الأغلبية البروتستانتية، لا تنسجم ثقافياً مع أوروبا ذات الأغلبية الكاثوليكية، وبخاصة في شقّها الفاعل، وهو الشق الغربي.
- بدأت بكين في مطاردة النفوذ الأمريكي في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان، وجعلت من ذلك إحدى استراتيجياتها في المواجهة السياسية والاقتصادية المقبلة مع أمريكا.
- تسعى روسيا إلى إعادة بناء نفسها بناءً ذاتياً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مصرة على استعادة هيبتها المفقودة بسبب خسارتها للحرب الباردة مع الولايات المتحدة، كشرط لا بد منه لاستعادة النفوذ - ولو بشكل تدريجي - في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز، ففي تلك المناطق بطاردها نفوذ أمريكي متزايد، يحاول خلعها من هناك، كما جرى خلعها من بلدان أوروبا الشرقية.
- العسكرية الروسية لا تزال مهيضة الجناح بعد هزيمتها السابقة في أفغانستان، وتعثراتها اللاحقة في الشيشان، ومثلما تعاني أوروبا اليوم من «الشيخوخة» في الطبيعة السكانية لشعبها؛ فإن روسيا كذلك تشتكي من انخفاض معدلات عدد المواليد، ومن ثمّ قلة شريحة الشباب مقارنة بالشيخوخ.



- ليقين كل من روسيا والصين أن كلا منهما لا يمكنه وحده الوقوف أمام تفرد أمريكا بزعامة العالم؛ فقد جرت محاولات لتوحيد الجهود بين القوتين الكبيرتين، باتجاه إنشاء كتل آسيوي فاعل.
- إذا تلاقت مصالح الصعود الهندي مع نظيره في الصين وروسيا؛ فإن الهند قد يجدون أنفسهم أكثر انسجاماً مع عالمهم الشرقي المتطلع إلى وراثة الهيمنة الغربية المسيطرة على العالم منذ عدة قرون.
- بسبب المظالم الواقعة على العالم الإسلامي، وبخاصة فلسطين، وقع زلزال الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، الذي امتدت تداعياته من أفغانستان إلى العراق، ليكون التورط الأمريكي هناك هو بداية التراجع الحاد للولايات المتحدة، ومن ثمّ بداية ظهور علامات لنشأة نظام عالمي آخر، ينتقل من نظام القطبية الواحد، إلى نظام القطبيات المتعددة.
- التراجع الأمريكي سيصب حتماً في صالح الأمة الإسلامية، وذلك عندما يستفيد المسلمون من تفاعلاته في المستقبل المنظور، ويمكن للعالم الإسلامي أن يتخطى مرحلة الابتزاز الأمريكي، كما تجاوز مرحلة الهمجية الروسية أيام الاتحاد السوفيتي، الذي كان كيانه الضخم يعتمد على أجزاء كبيرة من البلدان الإسلامية في آسيا الوسطى.
- الأقطاب المُرشَّحة للصعود إلى مسرح السياسة الدولية كقوى عظمى، ليست مبرأة من الأطماع فينا أو التآمر علينا، وأحوال المسلمين في أكثر تلك البلدان تدل على ذلك، ومع اضطراب المسلمين لمعاملتهم، فالواجب من الآن إحكام التصورات في طرائق التعاملات معهم.
- العالم الإسلامي سيظل محط أطماع القوى الكبرى، وسيبقى أعداؤه أكثر من أصدقائه، هذه قراءة التاريخ وحقيقة الواقع، ولهذا سيظل هاجس كل قوة متحدة فيما بينها، أن تُبقي على اتحاد المسلمين كإحدى ذكريات التاريخ، ولذلك فإن أعين الأجيال الإسلامية، لا ينبغي أن تغفل عن وضع قضية الوحدة، في مقدمة مشاريعها الاستراتيجية المستقبلية.

المؤشرات الدولية للتراجع الأمريكي

د. عبد العزيز كامل : عضو هيئة تحرير ومجلس إدارة مجلة البيان

أصبحت ظاهرة (التراجع الأمريكي) موضع أبحاث ودراسات عديدة ظهرت في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد الورطات التاريخية التي انزلت إليها الولايات المتحدة في فترة صعود اليمين الإنجلي المتحالف مع يهود أمريكا من المحافظين الجدد في عهد جورج دبليو بوش. وفي حين اتسمت بعض هذه الدراسات بالمبالغة في تقدير عمق الأزمة التي تتعرض لها أمريكا إلى الدرجة التي رسمت فيها سيناريوهات للسقوط العاجل القريب؛ فقد ارتسمت على دراسات أخرى علامات المبالغة في تهوين خطر التراجع، اعتماداً على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال وستظل هي القوة الأعظم في العالم، ولن تتمكن أية قوة عظمى أخرى من زحزحتها عن كرسي القطبية الواحدة والزعامة المنفردة لعقود طويلة قادمة !

هنا.. تصبح الوقائع المجردة والمعطيات الموثقة والمرصودة على أرض الواقع هي المرجح بين الاحتمالات، والموجه للاتجاهات. خاصة تلك الوقائع والمعطيات التي رصدها الخبراء والمفكرون والمختصون من داخل الولايات المتحدة نفسها؛ حيث لا يمكن اتهام هؤلاء بترويج إشاعات كاذبة، أو تسويق أمني حاملة، أو أراجيف مغرضة.

سأحاول في هذه الدراسة المختصرة إلقاء الضوء على جوانب تلك الظاهرة: ظاهرة التراجع الأمريكي من زواياه المختلفة، مستشهداً بكتابات وتصريحات ومقالات كُتِبَ غربيين أمريكيين كُثُر، أظهرت تحليلاتهم أن هناك شبحاً أصبح يخيم على رؤوس كثير من النخب الأمريكية، يخوف من مستقبل قلق، ويستشرف قادماً مجهولاً، في ظل سلسلة من التراجعات المتتالية، التي لم تعد تهدد فقط أحلام ساسة ومفكري أمريكا بـ (قرن أمريكي جديد)، أو بـ (إمبراطورية القرن الحادي والعشرين)، بل أصبحت تشكل في إمكانية بقاء الاتحاد الأمريكي نفسه كياناً قوياً ومتماسكاً لزم من طويل قادم.

من حق الأمريكيين أن يهتموا بتتبع تلك الظاهرة، وأن يقلقوا على مستقبل إمبراطوريتهم المنفردة بزعامة العالم؛ التي لم تكمل عقدها الثاني إلا وهي تُهدد بانفراط أطرافها وانفضاض حلفائها، قبل أن تحقق إنجازات حقيقية من أحلامها الألفية.

ومن حق العالم الحالم بجنة العولمة الأمريكية، وفردوسها الديمقراطي، أن يقلق على مستقبله بعد أن ربطه بعجلات تلك الإمبراطورية، التي تقوده إلى مصائر غير معلومة، سواء في بقائها الطويل، أو في انهيارها العاجل.

لكن الحق الأكبر والمسوّغ الأعظم للاهتمام بأحوال أمريكا صعوداً أو هبوطاً ؛ يأتي من عالمنا الإسلامي، الذي بنت الإمبراطورية الأمريكية

فرص بقائها، واستمرار ثرائها، وتعدد مراكز قوتها، على استمرار ضعف شعوبه وفرقه، وعلى ارتهان حكوماته وتبعيتها ؛ حيث لا تزال آثار استمرار الصعود الأمريكي المفرد، تدفع أثمانه أمتنا الإسلامية قبل غيرها، اجتراءً على حرمتها، واختراقاً لحدودها، وانتهاكاً لاستقلالها واستنزافاً لثرواتها، وإذلالاً وحصاراً وإفقاراً لشعوبها، وحرباً عالمية شاملة تصدر وتطارد شبابها ورجالها، وأصحاب العلم والفكر والدعوة فيها.

لو طلب منا - نحن الإسلاميين - أن نكتب عن تحليلاتنا وتوقعاتنا لمستقبل هذه الإمبراطورية الطاغية؛ لقلنا الكثير مما نعرفه من حقائق شرعنا وأخبار ديننا، وخلاصة تجاربنا عن مصير المستكبرين وعاقبة الظالمين، لكن هذه الدراسة، تفضل الوصول إلى نتائج يسلّم بها الآخرون، تأتي مجردة على ألسنة مفكرين ومحللين وكُتّاب ومؤرخين أمريكيين، ممن هالتهم قراءة مستقبل إمبراطوريتهم في ظل تداعيات السنوات الأخيرة، التي مثلت في أنظار الكثيرين منهم مفترق طرق، تغيرت بعده مسارات الصعود الأمريكي إلى وجهتها، وذلك على أصعدة متعددة : منها الحضاري والثقافي، ومنها الاقتصادي، ومنها السياسي. لكنني سأبدأ بالجانب الحضاري ؛ لأن التراجع فيه يقود ما عداه إلى الورا.

احتضار حضاري:

سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، صار شبحاً يطارد أفكار كثير من المراقبين للشأن الأمريكي، بعد أن تقمصت إمبراطورية الروم

المعاصرة دورها في التوسع الاستعماري والعلو الكبير، ولأن التوسع الاستعماري الاستكباري يكون دائماً على أنقاض مصالح وهويات وخصوصيات شعوب أخرى ؛ فإن ذلك يعد

أوجه التشابه بين الإمبراطورية الأمريكية والإمبراطورية الرومانية، بحسب المؤرخ (موريس بيرمان):



مؤشراً على فقدان الطابع الحضاري لأي مشروع إمبراطوري، وهو ما يعجل بانزوائه وتراجع. وقد صدر لأشهر المؤرخين الأمريكيين المعاصرين (بول كيندي) كتاب عام ١٩٨٨م -أي: قبل تفرد أمريكا بالزعامة إثر انتهاء الحرب الباردة- سماه (صعود وسقوط القوى العظمى)، توقع فيه مرور الولايات المتحدة بمرحلة انحسار

متواصل، بعد توسعات تبليغ ذروتها عام ٢٠١٠م، ولعل هذا التوافق بأن الولايات المتحدة تتوسع توسعاً استعمارياً غير حضاري، سيشنت قواها العسكرية والاقتصادية كما حدث مع كل الإمبراطوريات العظمى السابقة في التاريخ. وقد بلغت مبيعات ذلك الكتاب مليوني نسخة، وترجم إلى ٣٣ لغة من بينها اللغة العربية.

بعد دخول الولايات المتحدة بالفعل في عدة مغامرات عسكرية استعمارية جديدة، وبعد أكثر من عشر سنوات على صدور ذلك الكتاب، سئل (بول كيندي) عن مدى استشهاده لاستمرار خطر انحسار الإمبراطورية الأمريكية بعد عمليات التوسع الأخيرة فأجاب - في حوار أجرته صحيفة الأهرام المصرية في (١٣/٥/٢٠٠٨م) - : «منذ صدور كتابي (صعود وسقوط القوى العظمى) في الثمانينيات، والكثيرون مشغولون بإثبات خطأ ما انتهيت إليه عن تراجع قوة الولايات المتحدة، مستندين في ذلك إلى الأداء الاقتصادي غير المسبوق لأمريكا في فترة التسعينيات. ولو كان هؤلاء

یقرءون جيداً لأدركوا أنني كنت أعني خطورة التوسع الاستعماري على الأمة الأمريكية، ووصله للذروة عام ٢٠١٠م، ولو استمعوا لجنرالات الجيش الأمريكي، لعرفوا أننا في عملية دخول فعلي في ذلك التوسع المحذور. فالتوسع العسكري - كما حدث في العراق - واكبه تمدد مالي في الإنفاق غير المحسوب في ظل عجز الموازنة وعجز الميزانية التجاري، ونظريتي تقول: إن القوة الاقتصادية تسير يداً بيد مع القوة العسكرية، فإذا أصبح الاقتصاد أقل تنافسية فإن ذلك يعني في المدى البعيد عدم القدرة على الحفاظ على الوضع العسكري المتميز عالمياً، ولو استمرت أمريكا في الاحتفاظ بقوات كثيرة في العراق وأخرى في أفغانستان وآسيا الوسطى وكوريا ومناطق أخرى؛ فإننا سوف نشهد عاقبة هذا التمدد الكبير على الاقتصاد، وأعتقد أننا نعيش هذا اليوم».

إن ما ينتهي إليه المفكرون والمؤرخون بخبراتهم، ينتهي إليه الساسة والمسؤولون بمعائنتهم ومعايشتهم للواقع من حولهم، وقد نشرت صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية مقالاً لمراسلها (جيرمي غرانت) في ٩ سبتمبر من عام ٢٠٠٧م، استعرض فيه تقريراً لمسؤولين أمريكيين، حذروا خلاله من انهيار أمريكا على الطريقة التي حدثت للإمبراطورية الرومانية، ونقل الكاتب عنهم أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين الحضارتين في مرحلة الانحناء. وبعد أن استعرض الإخفاقات الاقتصادية والسياسية؛ ركز على ما وصفه بـ (انحدار مستوى القيم الأخلاقية) وقال: علينا أن نسارع إلى اتخاذ الخطوات التي تجعلنا أول أمة تتصدى لاختبارات الزمن!

إن «فقدان المصداقية» أصبح حديث الأمم عن الحالة التي وصلت لها أمريكا، وهذا فقدان أصبح له وجهان في السياسة الأمريكية: وجه داخلي، ووجه خارجي، فأما الوجه الداخلي فإن المواطن الأمريكي أصبح يعيش قلقاً متزايداً على مستقبله ومستقبل أسرته، بخلاف ما كان عليه الأمر قبل عقود قليلة. وأما الوجه الخارجي لفقدان المصداقية

؛ فإن مشاريع الهيمنة الخارجية التي مَنى الساسة في أمريكا شعبهم بأن يجني ثمراتها وحده، قد انقلب شؤمها على ذلك الشعب وحده، حتى وجد نفسه مجئياً عليه بدل أن يكون هو الجاني لهذه الثمرات!.. وقد اختصر (ديفيد وولكر) مراقب النفقات العامة في الحكومة الأمريكية، ومحقق الكونجرس في قضايا المال العام، هذه الظاهرة في تصريح له في (١٤ / ٨ / ٢٠٠٧م) قال فيه: «إن الأوضاع الحالية في الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير ما كان عليه الحال في روما القديمة قبل سقوطها وانهيارها، فهناك جوانب فشل داخلية وخارجية لأمريكا، وإخفاق في مجالات التعليم والبيئة والهجرة، بالإضافة إلى الفشل في العراق»، وذكر (وولكر) أن هناك عوامل تفشخ داخل المجتمع الأمريكي، أبرز مظاهرها: تراجع القيم الأخلاقية والمبالغة في الغرور، والإسراف في الاهتمام بقضايا السيطرة الخارجية، مع شدة الضغط على الناس بالارتفاع الصارخ في الضرائب، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والديون الداخلية، وحالة السَّفَه التي تتسم بها طرق الإنفاق الحكومي للأموال».

قد يقال بأن تلك المشكلات تشتكي منها كل الشعوب، وتغرق فيها أكثر الحكومات! ولكن يُرد بأن هؤلاء وأولئك لا يريدون ما تريده أمريكا، من الاحتفاظ بزعامة العالم وقيادته وريادته بمفردها طوال قرن قادم على الأقل.

المؤرخ الأمريكي (موريس بيرمان) توقع في كتاب له بعنوان (أمريكا العصور المظلمة...الطور الأخير للإمبراطورية)، مستقبلاً غير سار لأمريكا، ودل على ذلك بأن تسلسل الأحداث إلى الأسوأ لا بد أن يقود إلى الانهيار، وبعد أن ذكر الورطات الكبرى التي وقعت فيها السياسة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، والتي صارت معروفة للجميع؛ شرع في ذلك الكتاب الذي كان من أكثر الكتب مبيعاً في أمريكا عام ٢٠٠٦م، في الرد على حجة من يقول: إن آليات الديمقراطية كفيلة بإصلاح العيوب وتصحيح المسار، فقال: «إن هذه الآليات نفسها قد دُمِّرت، ولا

على العالم الخارجي فقط، بل على شعبها نفسه، ولم يكن هذا خطأ رئيس بعينه، أو إدارة بذاتها، بل تكرر ذلك عبر عقود، في سلسلة من الكذب المتواصل، الهادف إلى تحقيق مصالح آنية، لا علاقة لها بالقيم الإنسانية التي يتشدد بها الأمريكيون.

يضرب المفكر الأمريكي الشهير (نعوم تشومسكي) مثلاً صارخاً وخطيراً على ذلك المنحى الغريب من إمبراطورية تزعم أنها تريد فرض العدالة وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم أجمع؛ حيث يذهب في كتابه (إعاقة الديمقراطية) إلى أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية استغلوا الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي السابق أبشع استغلال، وفي غير مصلحة الشعب الأمريكي نفسه فضلاً عن غيره، حيث (حافظ) هؤلاء على الاتحاد السوفييتي، كعدو «خطير جداً»، مع علمهم بهشاشته وضعفه، حتى يستمر شد أعصاب الشعب تجاه ما توجه به الإدارات، من التركيز على زيادة الإنفاق العسكري والتصنيع الحربي، وهذا في رأيه كان كذباً تاريخياً على الشعب الأمريكي. يقول: «خدمت الحرب الباردة أغراضاً مهمة لإدارات الدولة، فحين كانت الحاجة تدعو إلى محفز حكومي لتحريك اقتصاد متزعزع، أو لرعاية تقنيات جديدة وباهظة، كان مدراء الدولة يختلقون صوراً لأرتال روسية في حالة زحف، وذلك لاستمالة الجمهور إلى التوسع في الدعم المالي للصناعة العسكرية المتقدمة عن طريق البنتاجون، كما أن التدخل بالقوة وأعمال التخريب لمنع القوميات عن الاستقلال في العالم الثالث؛ كان يمكن تبريرها بالكيفية ذاتها، للإبقاء على النفوذ على الحلفاء. وبصورة عامة، فقد جرى زج (إمبراطورية الشر) روسيا - كما كانت تسمى - للاستمرار في الحرب الباردة، لدواع اقتصادية محلية ودواع سياسية عالمية، لاستمرار السيطرة على المنظومة العالمية»...! ويخلص تشومسكي إلى أن الإدارات الأمريكية المتتابعة كانت في حاجة إلى هذا العدو، واستطرد يقول في كتابه الذي مضى عليه نحو عقدين من الزمن: «إن العثور على بديل

تعمل حالياً بصورة فعالة، وأخشى أن يتسبب تدميرها في سقوط أمريكا على ركبتيها أمام العالم»، وشبه ذلك المؤرخ الإمبراطورية الأمريكية كذلك بالإمبراطورية الرومانية، وركز على أربعة أشياء في التشابه، وهي: انتصار التصورات الدينية الأسطورية على الحقائق العلمية... فقدان الهيبة العسكرية والاقتصادية على المستوى الدولي... انهيار التربة وغياب نقد الذات... إضفاء القداسة على الإجرام!

وفي كتاب آخر لذلك المؤرخ بعنوان (غروب الثقافة الأمريكية).. وصف (موريس بيرمان) أمريكا بأنها أرض قاحلة ثقافياً، وأنها تعاني من موات روحي، ومع ذلك فإنها مصممة على تصدير قيمها الزائفة إلى العالم بفوهة البندقية، مع أنها مجرد جمهورية انقلبت إلى إمبراطورية..! وقال موريس في كتابه ذلك: «إن موارد أمريكا الثقافية مجهدة أو مستهلكة، وما انتعاش الحمية الثقافية في أعقاب أحداث سبتمبر إلا شهقة النفس الأخير، شهقة مجتمع مستنفذ يتشظى تشظيًّا متسارعاً»، ويرى موريس في كتابه ذلك أن احتضار أمريكا مرتبط بتوسع الرأسمالية، وما يرافقه من انعدام المساواة؛ حيث تسود طبقة تكنوقراطية عليا غير متمدنة، فوق طبقة دنيا محرومة من الأمان، لهذا فإن الأفكار والأنماط السياسية للحضارة الغربية في وجهها الأمريكي آخذة في التآكل.

والعجيب أن (موريس بيرمان) يرى أن الانهيار المؤلم لأمريكا لن يتأخر عن عام ٢٠٤٠م بحال من الأحوال!! ومن تأمل كلامه يرى أنه تحديث لما ذهب إليه المفكر الغربي (أسوالد سبنجلر) الذي توقع في كتابه (تدهور الحضارة الغربية) أقول الحضارة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا لإفلاسها في عالم القيم، وعدم قدرتها على تقديم قيم تملك بها احترام العالم.

استراتيجيات الكذب:

بنت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة استراتيجيات كثيرة - وليس فقط تكتيكات - على الكذب والخداع والإيهام، ليس

إمبراطورية الشر، لن يكون أمراً سهلاً»^(١).

أجسامها وضآلة عقولها.

الاقتصاد الأمريكي الرأسمالي، تقوده الرأسمالية الجشعة إلى حتفه، فإذا كان الربا في القليل يحق الكثير، فكيف إذا كان الربا هو أصل هذا الاقتصاد الظالم؟

من أكبر دلائل الظلم في هذا الاقتصاد وعلائم انحداره؛ أن ١٪ من أصحاب الأموال في الولايات المتحدة يمتلكون ما نسبته ٥٠٪ من مجموع ثروة شعوب الولايات الخمسين كلها، في حين أن ٨٠٪ من السكان لا يملكون إلا أقل من ٨٪ من مجموع الثروة! إنه اقتصاد يمثل جشع أقلية أمريكية تمارس الظلم على بقية الأمريكيين، في حين أن مجموع الأمريكيين يمارسون طغياناً على بقية العالمين، وبخاصة الفقراء والمستضعفين، من خلال تسلط حكوماتهم «المنتخبة» على موارد الأمم، فأنتى لهذا النعمة أن تبقى وترقى؟!

هذه بعض الأمثلة التي تظهر الظلم الاقتصادي الرأسمالي، وفقدان العدالة الاجتماعية في العالم تحت زعامة أمريكا:

- قفزت ديون الدول النامية (المنهوبة الثروات) من ٦٢ مليار دولار عام ١٩٧٠م إلى ٤٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٠م، ثم زادت عام ١٩٩٦م ٣٢ ضعفاً حتى وصلت ٢٠٠٠ مليار دولار! ثم بدأت الدول الغنية في إسقاط ديون تلك الدول مقابل امتيازات ابتزازية، وقد ارتفع عدد الدول الفقيرة من ٢٥ دولة عام ١٩٧١م إلى ٤٨ عام ١٩٩٩م، ليصل اليوم إلى ٨٦ دولة، وأصبح نصف عداد سكان الأرض البالغ ستة مليارات نسمة، يعيش الفرد منهم على أقل من دولار أمريكي في اليوم.

- سُخر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لإجبار تلك الدول النامية على إعادة رسم سياساتها الاقتصادية، بحيث تكون الأولوية فيها لتسديد تلك الديون، على حساب التنمية ومحاربة البطالة!، مع أن ضخامة الديون، أصبح من المستحيل سدادها إلا من كرامة الشعوب واستقلالها.

لكن بعد عشر سنوات من صخب الأمريكيين على العراق، وعلى أفغانستان بحثاً عن عدو بديل.. قُطع الصخب الكاذب، بكذب أصخب، صاحب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، حيث لم تردع أهوال تلك الأحداث مدراء الإدارات الأمريكية عن استخدام تلك الأحداث المأساوية في سلسلة جديدة من الكذب، كان منها: أن صدام حسين تحالف مع القاعدة لضرب أمريكا في عقر دارها.. وأنه كان يعد الحدة لاجتياح الدول المجاورة له مرة أخرى بعد أن استعاد قوته، وأن هذا وذاك يحتمل غزو العراق لتأمين سلامة المنطقة والعالم، تماماً كما احتاج الأمر إلى غزو أفغانستان لدفع شرها عن العالم..!!، وإلى شد أعصاب العالم كله للتحذير مما سماه بوش الابن (محور الشر) الجامع بين العراق وإيران وكوريا الشمالية!

اكتشف العالم بعد ذلك أن أفغانستان كان مقرراً لها أن تُحتل قبل أحدث سبتمبر بمدة طويلة، وأن العراق كان داخل دائرة الاستهداف الأمريكي هدمًا وتقسيمًا، منذ ما لا يقل عن ربع قرن! لكن أحداث سبتمبر جاءت لتخلط الأوراق بين الجد والهزل، فأمرىكا التي ظلت تبحث عن عدو هزلي وكرتوني، كي تشكل على شبحه معالم مصالحها الأنانية في العالم، فوجئت بعدو جاداً وحاداً، يضربها في الأعماق على حين غرة وبدون سابق إنذار، فارتبك الأمريكيون بين شعور بالصدمة وتلهف على اقتناص الفرصة.

التراجع الاقتصادي لأمريكا.. خطوات على طريق الانحطاط:

لا ينكر أحد أن للولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديات جبارة مقارنة بغيرها من القوى العالمية، لكن هذا الجبروت الاقتصادي الأمريكي مثله مثل جبروتها العسكري، يشبه الديناصورات في ضخامة

(١) إعاقة الديمقراطية (الولايات المتحدة والديمقراطية) تأليف نعمو تشومسكي، ص ١٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية.

- تصل خدمة الديون (الفوائد الربوية) التي تدفعها الدول النامية إلى ١١ دولار مقابل كل دولار تحصل عليه كقرض أو مساعدات! وتذكر الإحصاءات أن كل طفل إفريقي يولد اليوم وهو مدين بحوالي ٣٥٠ دولارًا للدول الغربية.

- في أمريكا نفسها حتى أوائل التسعينيات، كان أكثر من الثلث (غير البيض) من سكان الولايات المتحدة، تزيد ديونهم على ممتلكاتهم!! أما خارجها فتحت شعار (التجارة الحرة)، وفي أحد أمثلتها فإن مجموع ما تقاضاه (٣٠) ألف عامل إندونيسي يعملون في مصانع (NIKE) للأحذية الرياضية في سنة ١٩٩٧م، كان أقل مما تقاضاه لاعب كرة السلة الأمريكي (مايكل جوردان) مقابل ظهوره في مشهد دعاية تليفزيونية لذلك المنتج في ذلك العام!

إن الولايات المتحدة التي تقود اليوم هذا العالم بأفاته وعلاّته، تشرف على سقوط اقتصادي مدوّ، ستفرغ عنه أنواع أخرى من السقوط؛ ولأن السمكة تفسد من رأسها أولاً؛ فإن نظام المظالم الاقتصادية العولمية -برعاية أمريكا- يتجه بانتظام نحو التعفن والتحلل.. والبداية بداهة ستكون من أمريكا، بحسب ما سنذكره الآن من شواهد.

أعراض المرض:

كتب المفكر والروائي الأمريكي (جيمس هوارد كونستلير) مقالاً مطوّلاً نشرته صحيفة (الجارديان). في (٣١ / ١٠ / ٢٠٠٥م) بعنوان (الطوارئ الطويلة... انهيار أمريكا يبدأ بانتهاء عصر الرفاهية)، ذكر في ذلك المقال معلومات مذهلة، من واقع المعيشة والمراقبة لمسار التضعضع والتقوقع التدريجي للعلاقات الاقتصادية الأمريكي، وقد بيّن في هذا الصدد -بعد أن فضّل بالأرقام والإحصاءات الموثقة انطباعاته عن واقع ومستقبل الاقتصاد الأمريكي في مفتتح الألفية الثالثة- أنه توصل إلى كمّ مفعج من النتائج المتوقعة للتراجع الاقتصادي الأمريكي الذي لا حدود لتبعاته، وأنا أنقل هنا مقتطفات من تلك

النتائج والانطباعات والتوقعات باختصار شديد:
- بعد هجمات سبتمبر، فإن أمريكا ما زالت تسير إلى المستقبل وهي نائمة.

- أسمى الزمن القادم: زمن الطوارئ طويلة المدى.
- نواجه نهاية عصر الوقود الرخيص^(٢) بشكل متسارع.

- ليس شرطاً أن ينفد النفط حتى تبدأ مجابهة المشكلات الحادة في حضارتنا الصناعية، ولكن يكفي أن ننحدر إلى مرحلة (ذروة الإنتاج العالمي)^(٣) حتى نبدأ في منحدر الانزلاق نحو النضوب.

- العالم استهلك النصف الأسهل من المخزون النفطي في الأرض، والنصف الباقي هو الأصعب والأكثر تكلفة والأردأ نوعاً، ويقع في أراضي بلاد فيها شعوب تكره أمريكا.

- سندخل في طوارئ طويلة المدى، تتطلب منا ترتيبات أخرى لطريقة حياة غير التي تعودنا عليها.

- سوف تكون حياتنا «محلية» بشكل أساسي، وستكون الحياة اليومية أقل حركة، وسوف يتضاءل كل ما أسسته الحكومات للبقاء الأطول، مثل الشركات العملاقة والمشاريع الكبرى التي تعتمد على الطاقة الرخيصة.

- حتى إنتاج الطعام، سيكون مشكلة كبرى في فترة الطوارئ الطويلة؛ لأن الزراعة المعتمدة على الصناعة سوف تضعف، لندرة النفط والغاز.

- الاقتصاد الأمريكي قد يتركز في منتصف القرن الحادي والعشرين على الزراعة، وليس التقنية والمعلومات أو الخدمات أو السياحة.

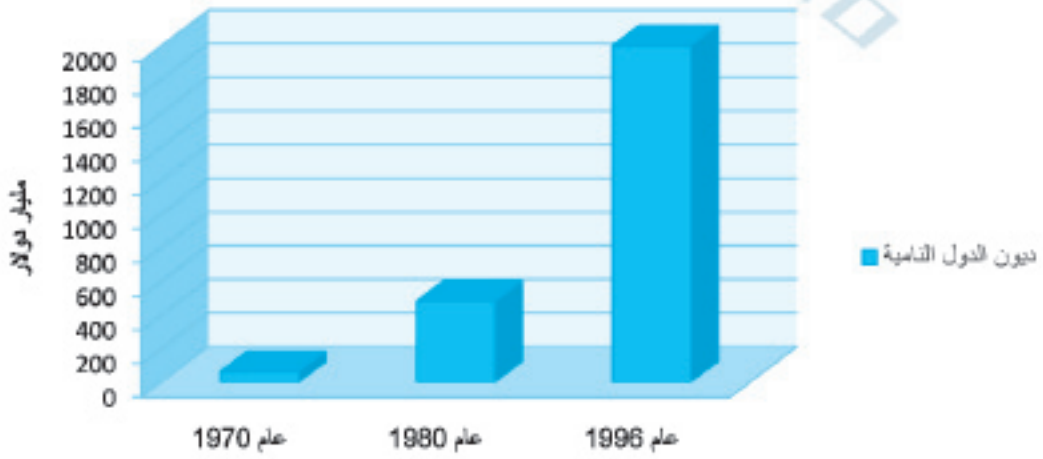
- اقتطاع الأراضي الزراعية في أواخر القرن العشرين بدون هودة سبّب مشكلة كبيرة، هي: تخريب الرقعة الزراعية في مناطق كثيرة، وهو ما سيجعلنا في حاجة إلى تحويل طبقة كبيرة من الأمريكيين إلى مزارعين.

- ستندر أو تختفي عشرات الألوف من الصناعات

(٢) أوردت صحيفة الإيندندنت البريطانية في ٤ / ١ / ٢٠٠٨ تحليل بعنوان (عصر النفط الرخيص انتهى بلا رجعة) أكدت فيه أن تجاوز سعر البرميل ١٠٠ دولار، للمرة الأولى، يعتبر الإشارة الأوضح على أن عصر النفط الرخيص انتهى، وتوقع التقرير أن يصل سعر برميل النفط في غضون ثلاث سنوات إلى ١٥٠ دولار للبرميل الواحد.

(٣) (ذروة الإنتاج العالمي) للنفط، مصطلح اقتصادي معناه: حدوث نقطة تحول عكسي عندما ينتج العالم في سنة واحدة، كمية من النفط أكبر مما أنتجه من قبل، بعدها يبدأ في الهبوط، وهذه المرحلة - بحسب رأي الخبراء - سوف يصل إليها العالم في الفترة ما بين سنة (٢٠٠٥م) إلى سنة (٢٠١٠م).

ديون الدول النامية



زادت ديون الدول النامية (منهوبة الثروات) أكثر من 32 مرة بين عامي 1970 و 1996م

- وهو سلعة ليست سهلة الاستيراد.
- ستواكب مشاكل الطاقة مع انتشار مشاكل التغير المناخي المسبب للأمراض الوبائية، ويجب أن نهئئ أنفسنا لظروف مختلفة بشكل جذري، فلن تسمح لنا أزمة الوقود بأن نعيش الحياة التي اعتدناها، أو حتى جزءاً منها في ظل تقدير عصر النفط الرخيص.
- ما يتحدثون عنه من بدائل (الاقتصاد الهيدروجيني) و(الطاقة الشمسية) هو خدعة قاسية؛ لأن مكوناتها تتطلب كميات كبيرة من الطاقة النفطية لإنتاجها، وعدم وجود دعم اقتصادي ونفط رخيص قد لا يمكن من إنتاجها أصلاً، وحتى في حالة نجاح هذه البدائل لفترة ما في المستقبل؛ فسيكون ذلك في نطاق محلي محدود.
- الأفكار المقترحة بتحويل القمامة والمخلفات إلى نفط باستخدام التحلل الحراري هي الأخرى تعتمد على وجود كميات هائلة من المخلفات، لا يمكن توافرها إلا في ظل اقتصاد يعتمد على نفط وغاز رخيصين.
- الفحم ليس بديلاً؛ لأنه ليس متعدد الاستعمالات مثل النفط والغاز، وهو أقل وفرة منهما، وتشوب إنتاجه عراقيل بيئية كثيرة، وتحويله إلى نفط مركب لم يجرب إلا مرة واحدة، عندما استخدمه النازيون تحت

- الكمالية التي تتمتع بها اليوم، بما فيها أنواع الأدوية والأصباغ وأدوات التجميل؛ لأن صناعتها تعتمد على النفط الرخيص، وستكون السيارات أقل وجوداً في حياتنا مع ندرة البنزين، وسيؤثر هذا أيضاً على نظام العقارات ومستوى الخدمات فيها.
- نطاق السكة الحديد اليوم في أمريكا، يخجل منه البلغار، وإذا لم نهتم به في فترة الطوارئ الطويلة القادمة، فلن تكون لدينا بعد عدة عقود إمكانية السفر لمسافات طويلة للأفراد أو البضائع، أما الطيران التجاري فهو مفلس من اليوم، ومن المحتمل أن يتلاشى غداً.
- المباني العملاقة -كالتى في نيويورك وشيكاغو- ستواجه مشاكل غير عادية؛ لأنها صُممت لظروف غير ظروف تدهور إمدادات الطاقة.
- إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي مستمر بالانحياز بمعدل 5٪ سنوياً؛ وذلك لأن الولايات المتحدة جعلت من الغاز اختيارها الأول لتوليد الطاقة الكهربائية بعد أزمة الطاقة في السبعينيات، وكوارث المفاعلات النووية في (تشرنوبل) الروسية، و(مايل إيلاند) الأمريكية، وكان نتيجة ذلك أن كل محطة توليد كهرباء في أمريكا بعد عام 1980م تدار بالغاز، ونصف بيوت أمريكا تدفأ بالغاز،

ظروف الحرب. ومع ذلك فإن إنتاجه بهذه الطريقة يحتاج إلى أعداد هائلة من العبيد في أعمال السخرة.

- إذا رغبتنا في الحفاظ على أمريكا مضيئة بعد عام ٢٠٢٠م، فعلى اللجوء إلى إنتاج جيل جديد من المفاعلات النووية، لكن ثمن ذلك قد يكون فوق احتمالنا، ويلزمنا لأجل ذلك -وفي ظل ظروف قُصوى- مدة لا تقل عن عشر سنوات.

- ستكون فترة الطوارئ الطويلة ذات مشكلات جمة، وإن مائتي عام من المدنية الأمريكية، سوف تركع على ركبتيها، بسبب نقص الطاقة!!

لا شك أن ما تَحَدَّث عنه الكاتب يشير إلى واقع مرير، ومتوقع أَمَرّ، ومثل هذا الكاتب لا يمكن أن يُثَمِّم -من واقع المعلومات المنطقية والموثقة التي أوردها- بأنه ممن (يكبره أمريكا).. أو من المصابين بداء نظرية المؤامرة، أو عقدة انتظار الانهيار السهل للظالمين.. أو نحو ذلك من الأوصاف، غير أن ما ذكره من توقعات منتظرة، تسنده وقائع شاخصة، شهدتها السنوات القلائل الماضية، وشهد عليها الخبراء والمراقبون، ومن ذلك:

١- بالرغم من أن سياسة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) ساهمت في خفض عجز الموازنة المالية للولايات المتحدة، وتوفير فائض ماليٍّ فيها بلغ ٦٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م، بعدما كان العجز عند تسلمه السلطة عن بوش الأب عام ٢٩٩١م (٩٩٢) مليار دولار.. بالرغم من ذلك؛ فإن سياسة بوش الابن أعادت الموازنة إلى الانتكاس مرة أخرى منذ عام ١٠٠٢م، فقد تحول الفائض المالي الهائل إلى عجز قياسي، بلغ ٢١٤ مليار دولار في العام ٤٠٠٢م، وقد بلغ عجز الحكومة الاتحادية حتى نوفمبر (٧٠٠٢م) إلى ٣٢.٨٩ مليار دولار، وتوقعت وزارة الخزانة أن يكون عجز الميزانية عام (٨٠٠٢م) ٨٥٢ مليار دولار.

٢- بلغ الدين الإجمالي لأمريكا نحو ٦٥ تريليون دولار (أي ألف مليار) لعام، ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وحتى سبتمبر ٢٠٠٥م، ازداد الدين الفيدرالي لأمريكا حوالي ٢.٣ تريليون دولار، وهو ما يساوي ٢٩٪ من حجم الدين العام.

٣- إذا قسمت نسبة الديون على عدد سكان الولايات المتحدة البالغ ٢٩٨ مليون نسمة، فإن حصة كل واحد منهم من الدين تبلغ ٢٧.٥ ألف دولار أمريكي، وهذا الدين يمثل بالمقارنة للناتج المحلي الإجمالي لأمريكا حتى العام ٢٠٠٤م ما نسبته ٦٢.٥٪، بفائدة (ربا) تصل ٤١ مليون دولار في الساعة!

٤- مجموع الفوائد الربوية المستحقة على الاقتصاد الأمريكي خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، تفوق الخمسة تريليون دولار، وهي تساوي ٧١٪ من مجموع الدين العام الفيدرالي البالغ ٧ تريليون دولار.

يرى الاقتصاديون أن خطرًا جديدًا على الاقتصاد الأمريكي بدأ يتمثل في مأزق الديون الضخمة المستحقة لمستثمرين في بلدان أخرى لسنوات طويلة، ومع تباطؤه المتزايد، وانخفاض قيمة الأوراق النقدية، بدأ المستثمرون يقرون بأنهم أقل أمانًا، وقد ظهر ذلك في زيادة معدلات الديون الأمريكية، حتى بلغت ١٦٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م، ثم ارتفعت إلى ٢٢.٦٪ عام ٢٠٠١م، ثم إلى ٦٤.٧٪ عام ٢٠٠٥م، ووصلت ٤١٤ عام ٢٠٠٦م.

ومع هذا التراجع الآخذ في التتابع، اضطرت الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار، بعد أن فقد ٣٥٪ من قيمته أمام العملة الأوروبية (اليورو) منذ عام ٢٠٠٢م، وبعد فقدته ١٧٪ مقابل مجموعة العملات الأخرى المرتفعة وعلى رأسها (اليوان) الصيني. وتخفيض قيمة الدولار جاء على أمل تخفيض الركود الاقتصادي وتحريك عمليات التصدير وتشجيع الاستثمار بالدولار، ولكن السياسة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية -برأي الخبراء- هي سياسة مغامرة، قد تقود إلى انهيار قيمة الدولار بالمرّة، وبالتالي انفلات الزمام من أيدي الاقتصاديين الأمريكيين، وبخاصة في ظل منافسات الاقتصادات الأخرى في أوروبا والصين واليابان. فهذه كلها ليس لديها الاستعداد للتضحية من أجل إنقاذ الدولار الأمريكي، كما حدث في الأزمات الاقتصادية العالمية في الستينيات والسبعينيات.

الكبرى - دراسة جری تداولها في البنوك الاستثمارية العالمية في السنوات القليلة الماضية، تُظهر حقيقة أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن الولايات المتحدة كدولة إمبراطورية بدأت في العد العكسي للتراجع بعد أن بلغت ذروة ارتفاعها، فليس أمامها بعد التفرد في القمة إلا النزول منها، وهذا التراجع -كما تذكر الدراسة- لن يكون بطيئاً، بسبب النزعة الفردية التي تتصرف بها أمريكا على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة أعدادها، وانتشار القوى المناوئة له ممثلة في (الإرهاب) العالمي -على حد تعبير الدراسة-.

وقد مثلت الحرب الأمريكية على العراق -كما تذكر الدراسة- ذروة النزعة الانفرادية للإدارة الأمريكية، عندما أصرت إدارتها على خوض تلك الحرب، رغم معارضة الغالبية من شعبها وشعوب العالم والمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة.

كان غزو العراق وحروب الخليج قبلها دخولاً في مرحلة (عسكرة الاقتصاد)؛ حيث كانت تلك الحرب جزءاً من مشروع اقتصادي عسكري أمريكي، وبالرغم من أن تلك الحروب كانت لها أوجه أخرى سياسية وحضارية ودينية، إلا أن استشعار أمريكا للخطر الداهم الداخلي عليها من البوابة الاقتصادية؛ جعلها تسارع إلى خوض تلك المغامرات العسكرية. وبما أن بلاد الشرق الأوسط تحتوي على ثلثي إمدادات النفط المتبقي في العالم، فقد حاولت أمريكا يائسة أن تبسط هيمنتها على تلك المنطقة، لعلها توقف مسيرة التراجع الاقتصادي الهاجم عليها، فكان أن أقامت مركزاً شرطة كبير في العراق بعد غزوه، ليس لوضع اليد على نفطه فحسب، ولكن للتحكم في سلوك الدول المجاورة وإرهابها عسكرياً، لابتزازها اقتصادياً. لكن النتيجة كانت أكثر من سلبية، بل جاءت كارثية اقتصادياً وعسكرياً على أمريكا وحلفائها؛ إذ كلفت الحرب على العراق الاقتصاد

وقد تسببت ضخامة الديون وفوائدها الربوية، في دفع الاقتصاد الأمريكي إلى الاندفاع المنتظم إلى حافة الإفلاس، فالديون تزداد حوالي ٤٠٠ مليار دولار سنوياً فيما يخص الموازنة الداخلية، وتزداد حوالي ٦٠٠ مليار دولار سنوياً فيما يخص التجارة الخارجية، هذا عدا عما يسمى بـ (خدمة الديون) أي: فوائدها الربوية.

إن الاقتصاد الأمريكي الآخذ في تصعيد سياسة الاستدانة في السنوات الأخيرة داخلياً وخارجياً، لا يوجه هذه الاستدانة نحو الإنفاق الخادم للإنتاج بقدر ما يوجهها للاستهلاك؛ ولذلك فإن تلك السياسة لا

تسفر عن علاج المشكلات أو زيادة الفائض، فالنمو الاقتصادي هنا ليس إيجابياً، وبالتالي لن يكون حاسماً في تسديد الديون، فنسبة الـ (٤٪) التي تمثل معدل النمو منذ عشر سنوات، يذهب ما قيمته ٧٠٪ منها إلى الإنفاق الاستهلاكي.

ولا يقال هنا: إن الدولار لا يزال في موضع الصدارة بين العملات العالمية منذ ستة عقود؛ لأنه بالرغم من ذلك فإن مركز قوته آخذ في التراجع

بسبب سياسة طبع الدولار الورقي، الذي لا يعرف له غطاء من الذهب منذ العام ١٩٧١م، وهو ما جعل أمريكا مضطرة إلى إبقاء سعره ضعيفاً، مما يدفع اقتصادات الدول بالتالي إلى التخلص منه؛ خوفاً من سقوطه وسقوطها معه.

لقد أصبح الاستيراد سمة الاقتصاد الأمريكي على حساب الإنتاج والتصدير، مع الاستمرار في بيع المصانع المنتجة والثروات غير القابلة للاستبدال، والأصول المالية، لتسديد قيمة الاستيراد وخدمات الديون.

الموكب الجنائزي للتراجع العسكري:

أعدت مؤسسة إندبندت استراتيجي -التي تُعدّ مركز أبحاث يعمل لحساب المؤسسات الاستثمارية

كل إخفاقات وهزائم
أمريكا العسكرية من
بداية الألفية الثالثة وصاعداً،
سوف تترجم إلى كوارث
اقتصادية تزيد الاقتصاد
الأمريكي عبئاً إلى عبء،
وضعفاً على ضعف.

الأمريكي -حتى سبتمبر ٢٠٠٥م ما يصل إلى ٧٠٠ مليار دولار، ثم قفزت في سبتمبر إلى ١١٠٠ مليار دولار، وهذا معناه أن إخفاقات تلك الحرب -التي لم تنته بعد -كلفت الحكومة الأمريكية في نحو ثلاث سنوات فقط أكثر مما تكلفته حرب فيتنام في ١٨ عامًا؛ حيث بلغت تكلفتها الإجمالية في كل تلك السنوات نحو ٦٠٠ مليار دولار.

وهكذا نرى أن كل إخفاقات وهزائم أمريكا العسكرية من بداية الألفية الثالثة وصاعدًا، سوف تترجم إلى كوارث اقتصادية تزيد الاقتصاد الأمريكي عبئًا إلى عبء، وضعفًا على ضعف، ولما كانت بلدان العالم الإسلامي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، هي منطقة انطلاق أو إخفاق المشروع الأمريكي؛ فإن فشلها في تلك البلدان، سينعكس فشلًا في ذلك المشروع برُمَّته. وقد اعتبر (ريتشارد هاس) كبير مخططي وزارة الخارجية الأمريكية السابق، في مقال له بعنوان (الشرق الأوسط الجديد) نشرته في (٢٦/١٢/٢٠٠٦م) مجلة الشؤون الخارجية التي تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية.. أن العالم يشهد نهاية المرحلة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقسم الأسباب التي أوصلت لتلك المرحلة إلى عاملين: عامل ذاتي: يتعلق بالولايات المتحدة نفسها، وعامل خارجي: يتعلق بهيكلية تلك المنطقة، وبعد أن عدَّد المشكلات الداخلية الذاتية التي أدت إلى ضعف أداء أمريكا في المنطقة، اعتبر المسئول الأمريكي السابق أن قرار غزو العراق عام ٢٠٠٣م، والذي استمرت الحرب بعده، كان أكثر القرارات تأثيرًا في نهاية الحِقبة الأمريكية في المنطقة. وقد علق على ذلك قائلاً: «إنه لمن المفارقات الساخرة والمحزنة أن حرب العراق الأولى كانت لضرورتها، آنذاك، رسمًا لبداية الحِقبة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، في حين أن حرب العراق الثانية -وهي حرب مزاجية اختيارية- كانت المحدد لنهاية الحِقبة نفسها»، وعدَّد (هاس) أسبابًا أخرى أدت إلى الدخول في مرحلة نهاية الحِقبة الأمريكية في الشرق الأوسط، منها: فشل أمريكا في معالجة القضية الفلسطينية، وفشل الأنظمة التقليدية الموالية لها في القضاء على ما سماه (الانبعاث الأصولي

الإسلامي). وذكر أن العولمة الأمريكية أفادت الإسلاميين بآلياتها، وسهلت لهم اكتساب الخبرات والأفكار، بل وطرق الحصول على الأسلحة وسبل الاستفادة من الخدمات اللوجستية، وأشار (هاس) إلى أن الولايات المتحدة ساهمت في عسكرة المنطقة، وأن هذه العسكرة سوف تخرج من يدها بسرعات قياسية، فهناك (جيوش خاصة) في العراق ولبنان وفلسطين، أصبحت قوى متنامية لها قدرات مادية وأدوات إعلامية، تُنازل الإعلام الأمريكي، وتكشف فضائح السياسة الأمريكية، وهو ما أفقد الولايات المتحدة المصداقية التي كانت تتمتع بها بين شعوب الشرق الأوسط، وأصبح من الصعب على الحكومات في المنطقة أن تتعامل مع أمريكا بشكل مفتوح كما كان الأمر سابقًا.

ويظل قرار غزو العراق عامل استنزاف اقتصادي وعسكري للولايات المتحدة، يُسرّع عَجلة تراجعها في هذين المجالين، إضافة إلى الاستنزاف البشري الذي لا يحتمله الشعب الأمريكي. وهذا ما يؤكد (دينيس أندروسون) رئيس تحرير صحيفة (انتيلوب فالي برس)، والذي عمل ملحقًا سابقًا بالعراق: في مقالة له بعنوان (الحرب تصل إلى الوطن) نشرت في (٢٢/٦/٢٠٠٧م): حيث وصف الأحوال التي يكابدها الجيش الأمريكي في العراق، ثم ذكر أنه ليس بمقدور الشعب الأمريكي تحمُّل تبعاتها وتضحياتها المادية والبشرية، وقال: «في مقدورنا أن نستمر في هذه الحرب لعامها الخامس، إذا استطعنا أن نوفر لها ميزانية لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار، لكن ليس من الصعوبة بمكان أن نقول: إننا ليست لدينا الأموال الكافية للوفاء بهذا الشرط»!

إن انتصارات أمريكا المزعومة في العقود الأخيرة، لم تكن إلا انتصارات إعلامية تليفزيونية، ولهذا لم يستمر الخداع بها طويلاً، وهو ما تسبب وسيُتسبب في المزيد من الإحباط المعنوي لدى عساكر الشطرنج الأمريكية. يقول (مارك تران) في مقال له في صحيفة الجارديان البريطانية بعد غزو العراق: «من المؤكد أن ما حققته الولايات المتحدة من مجدٍ خلال غزوها للعراق كان زهيدًا جدًّا، بالنظر إلى

وغيرها- سرعان ما انكشف عوارها وبان زورها؛ حيث ازدادت أحوال تلك البلدان سوءًا سياسيًا «التحرر» الأمريكي، وهو ما أصبحت شهرته لا تحتاج إلى مزيد بيان هنا.

أما الداخل الأمريكي نفسه، فقد أصابته ظواهر ومظاهر جديدة من القلق على المستقبل السياسي، فطابع الاستبداد أخذ في التغلب على نواحي الحياة السياسية؛ منذ أن جاء جورج بوش بسياساته الخارجية المثيرة للجدل، بل الخجل، والتي أوجدت انقسامًا سياسيًا غير مسبوق في الداخل الأمريكي لدرجة أن البروفسور الأمريكي (ريتشارد لاخمان) قال في حديث لجريدة (فريما نوفوشيه) الروسية في (١٨/١/٢٠٠٧م): «إن الولايات المتحدة لم تعد دولة ديمقراطية، لأن الشركات الكبرى التي يسيطر عليها الساسة، والتي تسيطر بدورها على الاقتصاد الأمريكي، لا تحتاج إلى مؤسسات المجتمع الديمقراطي، ولا تحتاج لدعم الرأي العام، وحَدَرَ الروس من الاحتفاظ بالأوراق النقدية الأمريكية الذاهبة إلى الانهيار، وزاد الطين بلة توجه نحو مصادرة الحريات العامة في أحيان كثيرة، بحجة المحافظة على الأمن القومي، وتحت ذرائع تشبه الأحوال في حكومات العالم الثالث. وقد أصبحت توجهات أمريكا في سياساتها الخارجية العالمية مثيرة لقلق أكثر بلدان العالم، سواء المتحالفة معها أو المخالفة لها.

ولقد ساهمت مبالغة الولايات المتحدة في تضخيم خطر ما وصفته بـ (الإرهاب) في إرهاب العالم من سياساتها؛ حيث لم يُعد أحد في مأمن من غدرها به تحت مسمى «محاربة الإرهاب»، فخصوصيات الشعوب تُنتهك، وسيادة الدول تُصادَر، بل وحدودها الجغرافية في البر أو البحر أو الجو صارت مشاعًا مستباحًا لحمالات المداهمة العسكرية أو الأمنية، بُجِّج المحافظة على الأمن والسلام الدوليين!

وفي الوقت الذي تتراجع فيه الولايات المتحدة أخلاقيًا وسياسيًا وعسكريًا؛ فإن دولاً وكيانات أخرى تتسابق إلى مزاحمتها إلى موضع الصدارة أو مشاركتها فيه، إن لم يكن على المستويات العالمية؛

أنها كانت تقا تل جيئًا هزيرًا جدًا، هدته سنوات الحصار، وبالرغم من أن أمريكا حاولت بذلك النصر ترسيخ مكانتها كقوة عسكرية عالمية، إلا أن هذا لا يعني أنها ما زالت قادرة على الوقوف شامخة على قدميها.. نحن في الحقيقة نحتاج إلى قدر كبير من الشجاعة كي نعتزف بأن أمريكا التي لا زالت صاحبة أكبر اقتصاد وأقوى قوة عسكرية في العالم في طريقها إلى الانهيار...!

إن الوجود العسكري الأمريكي المكثف في أنحاء العالم فرض على الولايات المتحدة تكاليف اقتصادية تُؤء بأحمالٍ لا تُحتمل، ولا يمكن تحمُّلها إلا بمزيد من المغامرات العسكرية للسيطرة على اقتصاديات أخرى لشعوب العالم، ولهذا فقد دخلت أمريكا في حلقة مُفرَّغة قد تجعل حروبها للاقتصاد، واقتصادها للحروب! فالرغم من تخفيض الإنفاق العسكري ما بين عامي ١٩٩٠م و١٩٩٥م، إثر احتجاج الشعب الأمريكي على زيادته، إلا أن ذلك الإنفاق عاد إلى مستويات أعلى مما كان عليه بعد ذلك، ومع كل ذلك فإن خلاصة ما انتهى إليه الجيش الأمريكي في العراق هو الهزيمة، أو بتعبير الكاتب الأمريكي (تومس ريك) «نكسة»، وذلك في كتابه (النكسة...حقائق عن المغامرة الأمريكية في العراق).

لقد ولدت تلك النكسة نكسات عديدة، مثل: انهيار الدولار، وسُعار الأسعار، وسقوط الهمة الاقتصادية، والهبية العسكرية، والرسالة الأخلاقية، وكلها مُنزَلقات كثيرة موزعة على طريق ذلك الاتحاد الأمريكي، وقد تكون مُقنعة للكثيرين بأن يسلوكوا طرقًا أخرى للحياة غير طريق هذا الاتحاد المتداعي.

التراجع السياسي... مقدمة أم نتيجة..؟

فقدان أمريكا لمبادئها وشعاراتها التي رفعتها منذ تأسيسها -وعلى رأسها الحرية التي أقامت لها تمثالًا تُفاخر به العالم- انعكس إفلاسًا في سياساتها الدولية، وحتى تدخلاتها التي زعمت أنها من أجل إرساء قيم العدل والديمقراطية -كما حدث في البوسنة والهرسك وكوسوفا والصومال وأفغانستان والعراق

فعلى المستويات الإقليمية. ويأتي في مقدمة تلك الكيانات: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والصين واليابان.. وحتى إيران، تحاول أن تجد لها موطئاً في مسار التأثير الدولي والإقليمي، مستفيدة من تحوّلات السياسة الأمريكية المتراجعة!

إن كل الكتل السياسية المؤثرة في العالم لم تعد تتحمل الأثمان الفادحة لمجاملة أمريكا في أخطائها، بل صارت تتسقط لها تلك الأخطاء، لعلها تعجل بسقوطها المنتظر، على الأقل من مكان التفرد على قمة العالم. وبينما تسارع أمريكا إلى وُلُوج مَفَاوِز العزلة والانعزالية حضارياً وسياسياً؛ بسبب كراهية الشعوب المتزايدة لها، تبادر دول أخرى إلى احتلال أماكنها والاستفادة من عزلتها.

المأزق الأمريكي: لا تراجع عن التراجع

منذ بداية الألفية الثالثة، وتحديداً بعد الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وما تلاها من تداعيات خطيرة، كان على رأسها غزو أفغانستان، ثم غزو العراق؛ وقعت الولايات المتحدة في مأزق حرج بعد فقدان هيبتها العسكرية في الحربين الممتدتين لآن، وقد تسببت هذه الورطة الكبرى في مأزق أكبر، جعل الولايات المتحدة بين خيارين أسهلها وعمر، الأول: أن تزيد في نفقاتها العسكرية لاستعادة تلك الهيئة المفقودة، وهو ما لا تسمح به ميزانياتها، ولا إرادة شعبها، ولا معنويات جنودها، ولا تردد حلفائها المتعاونين معها. والأمر الثاني: هو أن تنسحب من ساحات المواجهة العالمية، وتعود للانكفاء على ذاتها داخل حدودها، وهو ما سيفتح الباب على مصراعيه أمام قوى أخرى متربّصة ومنافسة لها على منصة القطبية الدولية.

لقد كان التصدي الشجاع للغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان نقطة تحوّل في معادلات القوة في العالم، وبخاصة فيما يتعلق بتفرد القيادة أو تعدّدها.

يقول الخبير الأمريكي (مايكل دينستين) في مقالة بعنوان: (نظام عالمي متعدد الأقطاب قيد التشكيل) نشرت ترجمته صحيفة الجزيرة السعودية في (٢٩/٦/٢٠٠٤م): «بدا قبل اندلاع الحرب في العراق

أن دولاً مثل فرنسا وروسيا والصين، تفضّل نظاماً متعدد الأقطاب، لا يفسح مجالاً للقيادة الأمريكية الواحدة للعالم، بل يستبدل هذه القيادة بتوافقات وتفاهات بين مراكز القوى الإقليمية، إن النتائج التي تمخّضت عن حرب العراق؛ ربما تكون قد رجّحت بالفعل كِفّة التوجه نحو هذا النظام.. إن حكومات هذه الدول تسعى إلى ضمان السيطرة بأقصى قدر ممكن على المناطق والأقاليم التي تقع تحت أيديها، وذلك حتى يتسنى لها أن تقف في وجه أيّ محاولة أمريكية للتدخل في هذه البقاع، طالما تستأثر أمريكا بمصالحها فقط». ويرى ذلك الكاتب الأكاديمي أن دخول العالم في نظام متعدد الأقطاب ليس بعيداً، بل سيكون خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ حيث سيتحرك العالم شيئاً فشيئاً نحو ظهوره، خاصة وأنه بات من العسير على أمريكا أن تتمكن من استعادة وصفها السابق كقوة عظمى وحيدة.

إن الرؤية التي تتوقع تراجع أمريكا عن التفرد بزعامة العالم، صارت شبه متواترة في أنظار الكثير من المحللين غرباً وشرقاً، لكن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، وهو احتمال أن يتعرض الاتحاد الأمريكي نفسه لهزات تؤدي إلى تفككه وتفتيته على غرار تفكك الاتحاد السوفيتي، والقائلون بذلك ليسوا أشخاصاً هامشين أو حالمين، بل يأتي في مقدمتهم عميد المؤرخين الأمريكيين (إيميل تود) الذي أصدر كتاباً عام ١٩٩٤م - أي قبل أزمات ومآزق أمريكا الحالية - بعنوان (تفكك أمريكا) ذهب فيه إلى أن خطر تفكك الاتحاد الأمريكي هو خطر حقيقي، تزداد معدلاته بسبب تعدد الأزمات، والاختلاف الحادّ في تنوع أعراق السكان وتناقض توجهاتهم، وتصادع النعرات القومية بينهم، وهو ما يُفقد اتحاد الولايات الأمريكية ركناً من أهم أركان الاستمرار التاريخي في التوحد، وهو: وحدة الهوية.

ومع هشاشة هذه الهوية المصنّعة بالقهر والاغتصاب في القارة الأمريكية الشمالية على أشلاء سكان القارة الأصلية، يأتي التحدي من عدة قوى أخرى،

- للاتحاد الأوروبي مواقف أكثر قبولاً في المجتمع الدولي ؛ لأن آليات القرار فيه أكثر مرونة من مثيلتها في الولايات المتحدة ، وقد ظهر هذا حيال عدد من القضايا العالمية المهمة ، مثل : قضايا البيئة والقانون الدولي ، وقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية.

- تتوجه أوروبا نحو دمج شعوبها في هوية متقاربة ، وذلك بإصدار جوازات سفر أوروبية موحدة بلغات متعددة ، وتوجه إلى سن دستور موحد للقارة.

- أصبحت العملة الأوروبية (اليورو) هي العملة الأكثر استقراراً في الحاضر والمستقبل ، مقارنة بعملة الولايات المتحدة (الدولار) ، ولذلك تتطلع كثير من دول العالم -وعلى رأسها الدول النفطية- للاعتماد على (اليورو) ، معززة بذلك نفوذ أوروبا في الأسواق النفطية.

- أصبح الاتحاد الأوروبي مصدراً لما يزيد عن نصف الاستثمارات الخارجية المباشرة بعد توسيعه ليشمل ٢٧ بلداً ؛ وأصبح دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي (٣٣,٩٠٠ دولار) ، أعلى منه في الولايات المتحدة.

- صار الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات التي تُقَدَّم للدول الفقيرة ؛ حيث تفوق مساعداته ضعف مساعدات الولايات المتحدة ، وهي ما يوظفه الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً لمصلحته.

- بدأت أوروبا في منافسات اقتصادية جديّة مع أمريكا ، وذلك في مجالات مهمة مثل : النقل الجوي والتكنولوجيا والمعلومات .

- في المجال العسكري يتجه الاتحاد الأوروبي للخروج من أسْر الزعامة الأمريكية لحلف الناتو ، وذلك بإنشاء قوات انتشار سريع خاصة بأوروبا ، وقد تأسست هذه القوات عام (٢٠٠٦ م) ، بناء على قرار أُتخذ بإنشائها عام ٢٠٠٣ م ، بحيث يبلغ تعدادها ٨٠ ألف جندي.

ومما يعزز احتمالات احتدام المنافسة بين الأوروبيين والأمريكيين -بالرغم من انتمائهم الظاهر إلى ثقافة وحضارة وديانة واحدة- ذلك الاختلاف الجوهري بين الطرفين من الناحية المذهبية ، فأمريكا ذات الأغلبية البروتستانتية ، لا تتسجم ثقافياً مع أوروبا

لها بالفعل هوياتها الجامعة وشخصياتها التاريخية ، ويأتي في مقدمة هذه القوى المتوقع صعودها -أو بالأحرى- الجاري صعودها : الاتحاد الأوروبي ، الصين ، روسيا ، الهند ، اليابان ، وغيرها من القوى التي يمكن أن ترتبط بها أو تتحالف معها ، كإيران وماليزيا وتركيا.

لكنني سأجمع القوى المُرشَّحة لمزاحمة أمريكا في زعامة العالم في كتلتين هما : الكتلة الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي ، والكتلة الآسيوية ممثلة في الصين وروسيا والهند واليابان.

أولاً: الكتلة الأوروبية:

كان الزعيم البريطاني (ونستون تشرشل) (١٨٧٤م - ١٩٦٥م) يلحظ باليوم الذي تتكون فيه (الولايات المتحدة الأوروبية) لتكون نُدّاً للولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

بعد قيام الاتحاد الأوروبي رسمياً عام (١٩٩٢م) ، برزت عوامل كثيرة من عوامل القوة التي تؤهل ذلك الاتحاد لمنافسة الاتحاد الأمريكي ، ومن ذلك :

- أن زيادة انضمام الدول الأوروبية إلى هذا الاتحاد زاد من عدد سكانه ؛ حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر سكاناً من الاتحاد الأمريكي ، فبينما يصل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلى (٣٠١ مليون نسمة) بحسب إحصاءات عام (٢٠٠٧م) ؛ فإن عدد سكان الاتحاد الأوروبي وصل إلى ما يقرب من نصف مليار نسمة بعد انضمام بولندا والتشيك والمجر ورومانيا وبلغاريا إليه.

- تتسبب زيادة عدد دول الاتحاد الأوروبي في زيادة النفوذ السياسي الدولي لهذا الاتحاد ، فقد زاد عدد الأصوات الأوروبية في كل المنظمات الدولية ، وعلى رأسها مجلس الأمن ، بعد أن أصبح عدد بلدانه ٢٧ بلداً.

(٤) هناك فرق بين الأحلام التي تخدعها الأفكار والمخططات والترتيبات عبر العقود المتوالية ، وبين الأحلام التي يستيقظ أصحابها فجأة ليبشروا - ليس بقرب وقوعها - بل بحدوثها بالفعل بين ليلة وضحاها ، وهذا هو الفارق بين فكرة (الولاية المتحدة الأوروبية) التي حلم بها (تشرشل) وبين فكرة (الولايات المتحدة الأفريقية) التي استيقظ عليها الزعيم الليبي (معمر القذافي)!

ونستعرض - باختصار - أهم القوى المكونة

لهذه الكتلة الآسيوية الصاعدة:

١ - الصين: شكّلت في السنوات الأخيرة ظاهرة اقتصادية خاصة في مشروعات التنمية الشاملة التي تأخذ طريقاً مستقلاً عن طريق المؤسسات الرأسمالية التي يراها الغرب، وقد ساعدها على ذلك استقرار سياسي، وانسجام قومي، اختلف عن محاولة الاتحاد السوفيتي الأخيرة للنهوض في عصر (جورباتشوف) عن طريق (البروستوريكا) التي أدت إلى تمزيق الاتحاد السوفيتي سياسياً وانهياره اقتصادياً.

ويسند هذا الانطلاق الاقتصادي استقرار سياسي في الصين، وتدعمه الثقافة الكونفوشية التي تعتمد مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة، دون صخب في المعارضة باسم الديمقراطية، وقد ساعد هذا في إرساء استقرار سياسي، ساهم في البناء الاقتصادي، الذي أوصل الصين إلى نسبة نمو بلغت ١٠٪، وتشير التوقعات إلى أن الناتج القومي لها سيتجاوز في عام ٢٠٢٠م مجموع الناتج القومي لدول الغرب مجتمعة باستثناء أمريكا؛ ولهذا يتوقع الخبراء أن تتكافأ القوة الاقتصادية للصين مع القوة الأمريكية في مدة لا تزيد عن عام ٢٠٢٥م.

وقد قال المؤرخ الأمريكي (بول كيندي) في حوار مع قناة الجزيرة: إن الصين والهند سيشكلان قوى موازيةً لأمريكا قبل عام ٢٠٤٠م.

ويرافق مع التنافس الاقتصادي تنازع سياسي، قد يؤهل الصين للعب أدوار أكبر على الساحة السياسية في العالم، وتتنقل من الآن مواطن الصراع بين أمريكا والصين؛ حيث بدأت بكين في مطاردة النفوذ الأمريكي في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان، وجعلت من ذلك إحدى استراتيجياتها في المواجهة السياسية والاقتصادية المقبلة مع أمريكا. والتنافس التاريخي المعاصر بين البلدين على كوريا الشمالية؛ سيتضح مع الوقت أنه يميل إلى صالح الصين، لعوامل عديدة ستجعل الخيار الصيني أمام تايوان وهونج كونج هو الأفضل. وقد تجد اليابان

ذات الأغلبية الكاثوليكية، وبخاصة في شقّها الفاعل، وهو الشق الغربي. فباستثناء بريطانيا البروتستانتية، فإن جُلّ دول أوروبا الغنية والصناعية هي كاثوليكية المذهب، ولها مرجعية دينية تختلف عن البروتستانت الذين لا يؤمنون بمرجعية الفاتيكان ولا غيره. وقد ظهرت آثار ذلك الاختلاف داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، الذي لا تزال بريطانيا (البروتستانتية) مترددة في الاندماج الكامل فيه، بدليل تأخرها للآن في اعتماد (اليورو) كعملة رسمية.

لكن... على الرغم من المستقبل الواعد للاتحاد الأوروبي، في ضوء الوقائع والتوقعات التي تجعل أوروبا جامعة لذلك الحشد من مؤهلات الصعود القطبي، إلا أن هناك مشكلات تُؤرّق أحلام المستقبل الأوروبي في وراثة الزعامة الأمريكية، وهي الطبيعة السكانية المعاصرة لأوروبا؛ حيث ساهمت الثقافة الأوروبية الليبرالية المتفلتة من القيود، في نشوء ظواهر نتج عنها نقص المعدل الطبيعي في عدد الشباب، مقارنة بزيادة المعدل الطبيعي في أعداد كبار السن، ويبدو أن هذا ما قصده وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد) عندما وصف أوروبا بأنها (القارة العجوز)!

ويضاف إلى هذا وجود تناقضات ومحاور داخل الاتحاد الأوروبي عبر عنها التكتل (الفرنسي الألماني)، وكذلك افتقاد ذلك الاتحاد إلى قوى عسكرية مستقلة.

ثانياً: الكتلة الآسيوية:

وتمثلها اليوم: الصين وروسيا والهند، فهي ثلاث قوى آسيوية تتجه نحو تكوين قوة استقطاب دولية واحدة. وهناك مؤشرات إلى توجهها -بالإضافة إلى إيران- نحو تحالف مشترك يبرزها ككتلة عالمية منافسة للقطب الأمريكي، وربما تنضم دول أخرى إلى ذلك التكتل المرتقب، كبعض دول جنوب شرق آسيا التي كانت تسمى بـ (النمور الآسيوية) وعلى رأسها ماليزيا.

لقد قطعت روسيا في عهد (بوتين) خطواتٍ في طريق استعادة النفوذ، واستطاعت في كثير من الأحيان أن تكسِرَ محاولات أمريكا لعزلها، وقد شكلت تطلعاتها لمنافسة النفوذ الأمريكي في مناطق متفرقة من العالم عبئاً إضافياً على الولايات المتحدة، وهو ما جعل أمريكا مشتتة القوى في محاولة الاحتفاظ بفردانية السيطرة.

إلا أن روسيا مع ذلك ليست أيضاً مطلقة اليدين في محاولاتها استعادة الهيبة الدولية، فاقصادها لا

يزال متداعياً، ولا يزال معتمداً على تصدير ثروة النفط والغاز التي يحتاج إليها الداخل أكثر من الخارج، كما أن العسكرية الروسية لا تزال مهيضة الجناح بعد هزيمتها السابقة في أفغانستان، وتعثراتها اللاحقة في الشيشان، ومثلما تعاني أوروبا اليوم من «الشيخوخة» في الطبيعة السكانية لشعبها؛ فإن روسيا كذلك تشتكي من انخفاض معدلات عدد المواليد،

ومن ثمَّ قلة شريحة الشباب مقارنة بالشيخوخ، وتزيد على أوروبا في ذلك بوجود مشكلة سوء الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، ولولا احتفاظ الروس بقوتهم النووية بعد ضعف قواهم الاقتصادية والعسكرية لأصبحوا من ضمن دول العالم الثالث، ومن الصعوبة بمكان أن يعود ما أنجزه الاتحاد السوفييتي السابق في سبعين عاماً، على يد الاتحاد الروسي بعد سبعة عشر عاماً ليكون منافساً حقيقياً للقوة الأمريكية.

لذلك فلا يتوقع أن يكون لروسيا بمفردها دور عظيم مستقل في زعامة العالم، إلا من خلال التحالف مع قوى أخرى، تشاركها التطلع لمنافسة الأمريكيين في تفردهم بالزعامة العالمية.

وليقين كل من روسيا والصين أن كلا منهما لا يمكنه وحده الوقوف أمام تفرد أمريكا بزعامة العالم؛ فقد جرت محاولات لتوحيد الجهود بين القوتين الكبيرتين، باتجاه إنشاء كتل آسيوي فاعل، ولذلك تأسس (تجمع شنغهاي) عام ١٩٩٦م بين

نفسها - في حال ضعفت أمريكا - في حاجة إلى التقارب أكثر مع الصين الأقرب لها مكانياً وثقافياً، وقد تدفعها عوامل الرغبة أو الرهبة إلى الخروج من عزلتها العسكرية التي فرضتها عليها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، متحررةً من الارتهاان الكامل لأمريكا.

لكن لأننا نتحدث عن تراجع أمريكا، وليس عن غيابها، أو سقوطها فإن الصين بالرغم مما لها من إمكانات التصدر لمنافسة أمريكا على

الزعامة في عالم متعدد القطبيات، إلا أن مؤهلاتها الهائلة للصعود - وفي مقدمتها القدرات الاقتصادية - لا تزال تقتصر إلى تغييرات أعمق وأشمل في السياسات الداخلية والخارجية لكي تعطي أثرها دولياً، ولهذا فإن تلك القوة العظمى لن تكون بديلاً عن أمريكا في زعامة العالم، ولكنها ستكون - بحسب التقديرات الواقعية - إحدى القوى المنافسة والمزاحمة بالاشتراك مع القوى العظمى الأخرى.

٢ - روسيا:

يتنافس الاتحاد الروسي مع الصين لاحتلال أبرز مقاعد الزعامة في عالم ما بعد القطبية الواحدة، فقد عادت روسيا في عهد (فلاديمير بوتين) إلى انتهاز استراتيجيتها التقليدية في احتواء محاولات عزلها وحصارها من قِبَل الغرب، والعمل في الوقت نفسه على تعويض ما خسرت من مناطق نفوذ كانت تحت يدها أيام الاتحاد السوفييتي، وتسعى روسيا إلى إعادة بناء نفسها بناء ذاتياً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مصرة على استعادة هيبتها المفقودة؛ بسبب خسارتها للحرب الباردة مع الولايات المتحدة، كشرط لا بد منه لاستعادة النفوذ - ولو بشكل تدريجي - في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز، ففي تلك المناطق يطاردها نفوذ أمريكي متزايد، يحاول خلعها من هناك، كما جرى خلعها من بلدان أوروبا الشرقية.

قطعت روسيا في عهد (بوتين) خطواتٍ في طريق استعادة النفوذ، واستطاعت في كثير من الأحيان أن تكسِرَ محاولات أمريكا لعزلها.

العالم تقدماً من الناحية الاقتصادية والتقنية، ويحتل ناتجها القومي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومنتجاتها المفضلة لدى أكثر شعوب العالم، تطارد بمواصفات جودتها كل الماركات العالمية في الأسواق الدولية.

لكن ما يعكر على توقعات احتلال اليابان لمساحة أكبر على ساحة التأثير القوي في المعادلات الدولية، أنها مع تحولها لعملاق اقتصادي، فإنها لا تزال قزماً سياسياً؛ بسبب استمرار حرمانها من بناء قوة عسكرية، كأحد استحقاقات انتصار أمريكا عليها في الحرب العالمية الثانية، وقد انعكس هذا الضعف العسكري على الأداء السياسي، وهو ما لا يؤهل اليابان للقيام بدور مستقل في مستقبل عالم متعدد القطبيات.

ثالثاً: قطب جديد غير منظور:

إن هناك ما يشبه قطباً دولياً آخر، يتوقع بعض المراقبين أن يكون له تأثير في مجريات الأحداث وتوازنات القوى في العالم، يجيء الاعتراف به من أطراف غربية وأمريكية، وليس فقط من أطراف إسلامية أو عربية، وهذا القطب هو ما سماه (مايكل وينستين): «حركات الإسلام السياسي والجهادي»، وذلك في مقاله المذكور سابقاً بعنوان (عالم متعدد الأقطاب قيد التشكيل)؛ حيث يرى (وينستين) في استعراضه لملامح النظام العالمي المتعدد الأقطاب والمتوقع حصوله قريباً؛ أن تلك الحركات العابرة للحدود أو المستقرة في بلادها، لم تستطع أمريكا بكل جبروتها الذاتي وتحالفاتها الخارجية، أن تحتوي خطرهما أو تحد من قدراتها، بل إن الأحداث تؤكد -كما يقول- أن تلك الحركات وإن لم تتأهل للبروز كقوة مستقلة ذات وجود على خارطة العالم، إلا أنها تملك القدرة على تقويض الاستقرار الذي تحتاجه أمريكا لاستكمال أكثر مشاريعها في ذلك العالم، ويقول هذا الكاتب صراحة: «إن الولايات المتحدة سيكون عليها خلال العقود القادمة مواصلة تكريس مواردها العسكرية والاقتصادية ونفوذها الدبلوماسي لاحتواء المد الأصولي، وستظل الأوضاع في الشرق الأوسط تشغل بال أمريكا، في

روسيا والصين، بالإضافة إلى عدد من الجمهوريات الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي السابق، لتكوّن تلك الدول تكتلاً يغطي منطقة من أكثر مناطق آسيا اتساعاً في المساحة، وثراء في الإمكانات، وبخاصة ثروات النفط والغاز، إضافة إلى حيازة دول ذلك التجمع -وفي مقدمتها الصين وروسيا- لترسانات نووية ضاربة، تمثل قوة ردع حقيقية في مواجهة أطماع الولايات المتحدة وتهديداتها. كذلك فإن بلدان ذلك التجمع تشكل أراضيها نصف مساحة المعمورة تقريباً وأكثرها صلاحية للزراعة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا التجمع يقترب من استقطاب كل من إيران والهند وماليزيا ومنغوليا، وربما تركيا، فإننا نجد أنفسنا أمام عالم شرقي جديد صاعد مرة أخرى في صياغة جديدة، في مواجهة العالم الغربي الذي يتجاهل لئلا ذلك التجمع، وكأنه لا يريد لفت نظر العالمين العربي والإسلامي إليه، حتى لا تكتمل الصورة لـ (إمبراطورية الشر) أو (الشرق) التي ظل الغربيون يخوفون بها شعوبهم على امتداد أجيال!

٣ - الهند: هذه البلاد مرشحة أيضاً للقيام بدور فاعل في عالم ما بعد أمريكا، أو ما بعد تفرد أمريكا، والهند الآخذة في الصعود؛ تستغل انشغال أمريكا بورتاتها الاقتصادية والعسكرية، لكي تمكن لنفسها في بقية القارة الهندية، وهي لا تنسى استغلال ظروف غريماتها التقليدية (باكستان) لكي ترسخ قوتها العسكرية في ظل حالة استقرار سياسي وانطلاق اقتصادي، يميزها عن باكستان بكل أسف، بعد أن ألفت الزعامة الباكستانية الحالية بالبلاد في أحضان الرهان الأمريكي الخاسر، إذا تلاقت مصالح الصعود الهندي مع نظيره في الصين وروسيا؛ فإن الهند قد يجدون أنفسهم أكثر انسجاماً مع عالمهم الشرقي المتطلع إلى وراثة الهيمنة الغربية المسيطرة على العالم منذ عدة قرون.

٤ - اليابان: ويمثل ذلك العملاق الاقتصادي قوة ضغط كبيرة على أحلام أمريكا في إبقاء زعامتها للعالم اقتصادياً، فاليابان هي إحدى أكبر دول

سبتمبر عام ٢٠٠١م، الذي امتدت نتابعه من أفغانستان إلى العراق، ليكون التورط الأمريكي هناك هو بداية التراجع الحاد للولايات المتحدة، ومن ثمّ بداية ظهور علامات لنشأة نظام عالمي آخر، ينتقل من نظام القطبية الواحد، إلى نظام القطبيات المتعددة.

تؤكد هذه التحولات العظام، أن الأمة الإسلامية -خير أمة أخرجت للناس- ليست هامشية في مراحل التاريخ المعاصر، كما أنها لم تكن يوماً هامشية في المراحل الماضية، حيث شاء الله أن يكسر بسببها وبجهاد أبنائها هبة أعظم قوتين طاغيتين في العصر الأخير، وهي الاتحاد السوفيتي، ثم الاتحاد الأمريكي، وهو ما يدل على أن تلك الأمة قد هياها الله شرعاً وقدرًا لأن تظل حتى نهاية التاريخ خير أمة أخرجت للناس، حتى وإن تفرقت أو ضعفت.

كان هناك دور رئيس لـ ((الاتحاد الإسلامي العالمي)) قبل الاتحاد السوفيتي والاتحاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي، ومبدأ الاتحاد الإسلامي المعبر عنه تاريخياً وشرعياً بـ (الخلافة الإسلامية) كان وسيظل هو التجسيد الواقعي للتهيئة الإلهية -القدرية والشرعية- للدور الإصلاحي لهذه الأمة بين سائر الأمم، وكان شغور الزمان من هذا الاتحاد خلال العقود الماضية هو السبب الأكبر في تضاعف المحن على الأمة، واستفراء الأعداء بشعوبها، وقابلية هذا الاتحاد للعودة غير مستحيلة من الناحية الواقعية، إضافة إلى فرضيته من الناحية الدينية.

التراجع الأمريكي سيصب حتماً في صالح الأمة الإسلامية، وذلك عندما يستفيد المسلمون من تفاعلاته في المستقبل المنظور، ويمكن للعالم الإسلامي أن يتخطى مرحلة الابتزاز الأمريكي، كما تجاوز مرحلة الهمجية الروسية أيام الاتحاد السوفيتي، الذي كان كيانه الضخم يعتمد على أجزاء كبيرة من البلدان الإسلامية في آسيا الوسطى.

يظل تفرُّق وتمزُّق الأنظمة السياسية -في العالمين العربي والإسلامي- العقبة الكؤود أمام نهضة الأمة

الوقت الذي ستسعى فيه باقي القوى الإقليمية والعالمية لاغتنام الفرص لتحقيق أهدافها الاستراتيجية على حسابها!

أما نحن فنستطيع أن نعد هذا القطب غير المنظور، الجنين المنتظر للمخاض العسير والطويل للأمة الإسلامية.

لا شك أن تحفز كل القوى المذكورة سابقاً (الكتلة الأوربية - الكتلة الآسيوية - الانبعاث الإسلامي) لمنازلة الإمبراطورية الأمريكية في جميع المجالات، سينشئ تناوباً في جولات (صراع الإرادات) مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعندها لن يستطيع (الأسد) الأمريكي المتشرد والمعتدي أن يظل سيد الغلبة، إذا ثارت عليه كل هذه الغلبة بما فيها من أقياء وضعفاء. لا بد أن يتنحى لآخرين ويترك الصدارة للآخرين.. فهذه دلالات الواقع ودروس تاريخ.

العرب والمسلمون، وعالم القطبية المتعددة:

هناك الكثير مما يمكن قوله عن مآلات العالم الإسلامي في مرحلة ما بعد التفرد الأمريكي من حيث احتمالات نهضته، وتحرر إرادته، وأيضاً من حيث تبعات ما بعد العصر الأمريكي من تحديات قد تجد أو تشتد، وسأختصر الرؤية في ذلك في النقاط الآتية:

من بلدان العالم الإسلامي -وبخاصة أفغانستان ثم العراق ومنطقة الخليج- أسدل الستار على عصر القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما أعلن جورج بوش الأب بعد حرب الخليج الثانية عن قيام نظام عالمي جديد، يقوم على قطبية واحدة للولايات المتحدة الأمريكية، وحيث كان ذلك متزامناً مع هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ودخول المجاهدين إلى العاصمة كابل، فإن ذلك يؤكد على أن الصراع على العالم الإسلامي كان نقطة تحول جوهريّة في موازين القوى الدولية.

بسبب المظالم الواقعة على العالم الإسلامي، وبخاصة فلسطين، وقع زلزال الحادي عشر من

الشعوب، وإذا كان الإسلاميون اليوم هم القادة الحقيقيون لهذه الشعوب؛ فإن من واجبههم الذي لن يعذروا فيه، أن يبحثوا من الآن في كل الوسائل والسبل التي من شأنها تحقيق فريضة الاعتصام بحبل الله، ورَصِّ الصفوف على منهج الله، واجب الإسلاميين أيضًا، وقد جعل الله طبقة النخبة الفاعلة والمثقة في الأمة منهم فيهم؛ أن يسابقوا إلى حجز المقاعد الأولى في قطار الانطلاق بهذه الأمة إلى عصر الصعود الإسلامي، بُعيد عصر التراجع الأمريكي، الذي يظن البعض أنه أمنية حاملة، في حين أن آخرين يرونه حتمية لازمة.

من كبواتها؛ حيث أصبحت تلك الأنظمة بتشتتها وتهافتها على مصالحها الخاصة، جزءًا من المشكلة وليست جزءًا من الحل لمشكلات الأمة المستعصية، حيث لا تكتفي بعدم القيام بدورها في التحدي والتصدي لمشاريع الهيمنة على الأمة، بل تمنع -في أكثر الأحيان- الشعوب من القيام بدورها الواجب والمصريي، كما هو حادث تجاه حصار فلسطين، وتقسيم العراق، واجتياح الصومال، والضغط على السودان، والتحرش بباكستان، والتآمر على بقية البلدان.

العالم مُقبل على أزمة أزمت.. هذه خلاصة عشرات التحليلات والدراسات، ولكن أخطر الأزمت زمانة، هي أزمت أمريكا الواقعة والمتوقعة، حيث ربطت العديد من دول العالم مصالحها بها، ورهنت مصيرها بمصيرها، ولهذا فمن واجب عقلاء الأمة أن يبادروا للتنادي بالنأي عن ذلك الجدار الذي سينهار، مع من يرتكن إليه، وذلك في كل المجالات، وبخاصة الاقتصادية والعسكرية.

الأقطاب المُرشَّحة للصعود إلى مسرح السياسة الدولية كقوى عظمى، ليست مبرأة من الأطماع فينا أو التآمر علينا، وأحوال المسلمين في أكثر تلك البلدان تدل على ذلك، ومع اضطراب المسلمين لمعاملتهم، فالواجب من الآن إحكام التصورات في طرائق التعاملات معهم، من حيث الحذر في مواطن الحذر، والتعاون فيما يصح فيه التعاون، والمهادنة -دون مهادنة- لتقليل العداءات المحتملة، والخصومات المفتعلة التي ستحرص عليها حتمًا أي قوى جديدة عظمى جديدة.

العالم الإسلامي سيظل محط أطماع القوى الكبرى، وسيبقى أعداؤه أكثر من أصدقائه، هذه قراءة التاريخ وحقيقة الواقع، ولهذا سيظل هاجس كل قوة متحدة فيما بينها، أن تُبقي على اتحاد المسلمين كإحدى ذكريات التاريخ، ولذلك فإن أعين الأجيال الإسلامية، لا ينبغي أن تغفل عن وضع قضية الوحدة، في مقدمة مشاريعها الاستراتيجية المستقبلية، وإذا كان عصرنا هذا هو عصر

معلومات إضافية

الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والصين(*) وروسيا خلال الأعوام الأربعة الماضية (من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧)

المجموع	عام ٢٠٠٧م	عام ٢٠٠٦م	عام ٢٠٠٥م	عام ٢٠٠٤م	
٢٢٨٥.٧	٦٢٦.١	٥٧١.٦	٥٥٤	٥٣٤ (**)	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣٤.٩	٤٥.٠	٣٥.٠	٢٩.٩	٢٥.٠	الصين
٨٨.٦	٣١	٢٤.٩	١٨.٧	١٤	روسيا

(*) بحسب الأرقام الرسمية التي أعلنتها الحكومة الصينية، وقد يحدث اختلاف طفيف بين إحصائية وأخرى، فيما يلاحظ فارق شاسع إذا قورنت بالإحصائيات الصادرة عن مصادر أمريكية؛ حيث تقول الولايات المتحدة: إن الصين تعتمد إخفاء الأرقام الحقيقية لإنفاقها العسكري
(**) الأرقام الواردة بالمليار دولار أمريكي.

المصادر:

<http://www.globalissues.org>

<http://www.globalsecurity.org>

منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)

نشأة المنظمة ونشاطاتها

تم إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في ١٥ يونيو عام ٢٠٠١م بعضوية كل من روسيا والصين وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، ومُنحت منغوليا وضع المراقب ضمن المنظمة في عام ٢٠٠٤م، فيما أصبحت كل من الهند وباكستان وإيران من الدول التي تتمتع بوضع المراقب فيها في العام التالي ٢٠٠٥م.

تعود البداية الفعلية للمنظمة إلى عام ١٩٩٦م حين أخذت الصين زمام المبادرة بالدعوة لإنشاء مجموعة شنغهاي للدول الخمس، أو خماسي شنغهاي (The Shanghai Five) التي ضمت روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

تم توقيع قيام مجموعة شنغهاي للدول الخمس، في إطار الزيارة التاريخية للرئيس الروسي بورييس يلتسن إلى الصين في أبريل عام ١٩٩٦م، وقد نصت اتفاقية إنشاء مجموعة شنغهاي على إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين والدول الأربع الأعضاء - والتي تبلغ حوالي ٨ آلاف كيلومتر - بالإضافة إلى التعهد بعدم قيام أي جيش من جيوش الدول الخمس بمهاجمة جيش دولة أخرى من



الدول الأعضاء، كما حظرت الاتفاقية إجراء أية مناورات عسكرية تستهدف أيًا من الدول الأخرى، وضرورة إبلاغ تلك الدول بحجم أي مناورات تنوي القيام بها.

وتم الاتفاق على دورية انعقاد القمة سنويًا بالتناوب في أقاليم الدول الأعضاء، حيث استضافت موسكو القمة الثانية في ٢٧ أبريل عام ١٩٩٧م، واستضافت «آلما آتي» العاصمة (القديمة) لكازاخستان اجتماع القمة الثالثة في عام ١٩٩٨م، وشهدت القمة الرابعة، التي عقدت في أغسطس ١٩٩٩م في العاصمة القيرغيزية «بشكيك» جهودًا نحو توسيع نطاق المنظمة من مجرد الاقتصار على التنسيق لحل قضايا الحدود إلى توسيع نطاق التعاون في المجالات الأمنية الأخرى (خاصة مع صعود الحركات الإسلامية المسلحة في آسيا الوسطى نهاية التسعينيات).

وفي العاصمة الطاجيكية «دو شانبيه» عقدت القمة الخامسة للمجموعة في ٥ يونيو عام ٢٠٠٠م، وحضرها الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف كمراقب؛ حيث لم تنضم أوزبكستان كعضو كامل العضوية إلا عام ٢٠٠١م.

وفي القمة المنعقدة في مدينة شنغهاي في الفترة من ١٤ إلى ١٥ يونيو عام ٢٠٠١م، تم توقيع إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون بدلاً من مجموعة شنغهاي للدول الخمس، وذلك بعد الإعلان عن انضمام أوزبكستان إليها كعضو كامل العضوية، وتم توقيع معاهدة للدفاع المشترك ضد «الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية»، كما تم الاتفاق على إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب، على أن يكون مقره «بشكيك» عاصمة قيرغيزيا، وقد سيطرت على أعمال تلك القمة القضايا الأمنية.

وتوالى بعد ذلك دورية الانعقاد حتى قمة السادس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥م التي عقدت في الكرملين بموسكو، بعد ثلاثة أشهر فقط من انعقاد القمة الخامسة (منذ التأسيس الجديد للمنظمة) في ٥ يوليو ٢٠٠٥م في كازاخستان.

وتزامن عقد اللقاء في موسكو مع ظهور تقارير لخبراء روس تحدثت عن مشروع المنظمة في إنشاء تحالف عسكري، وأن هذا التحرك لإقامة هذا الحلف بدأ عمليًا، وأنه سيعتمد في البداية على جهود روسيا والصين قبل التحاق بقية أعضاء المنظمة به، مرجحين أن يتبلور في شكل كامل في غضون ما بين خمسة وعشرة أعوام.

كما تزامن هذا الإعلان والتحرك مع حالة عدم الرضا تجاه الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى عند غالبية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي، التي اعتبرت أن الوجود الأمريكي أصبح عنصر توتر إقليمي بالنسبة للمنظمة... وقد رجح الخبراء أن الحلف العسكري الذي بدأ نواته بالتشكيل لن يخوض في مواجهة مباشرة مع حلف الأطلسي، ولكن يعتقد أن دوره سيقصر على تقليص نفوذ واشنطن والحلف الغربي في المنطقة.

وفي ١٥ يونيو ٢٠٠٦م، عقدت بمدينة شنغهاي الصينية القمة السابعة للمنظمة بمشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في أعمالها، واعتبر محللون سياسيون أن هذه القمة بعثت برسالة هامة مضمونها الرئيسي أن «القوة العظمى الأمريكية لم تعد وحدها تنفرد بالهيمنة على عالمنا المعاصر مثلما





كانت تفعل من قبل»، حيث «أضحت أمام منافسة كبيرة من قبل مجموعة من الدول التي شقت عصا الطاعة، وشرعت تجاهر بأن العالم لم يعد تحكمه الأحادية القطبية، وأن عصر التعددية القطبية قد أزف».

وقال المحلل السياسي البريطاني «باتريك سيل»: إن «منظمة شنغهاي للتعاون» - التي يزداد دورها ونفوذها باطراد - أصبحت «تحديًا كبيرًا للهيمنة الأمريكية، خاصة وأن هذا التحدي يأتي لواشنطن من منطقة المحيط الهادئ الآسيوية».

وفي أغسطس ٢٠٠٧م استضافت العاصمة القيرغيزية بشكيك القمة الثامنة والأخيرة للمنظمة التي شهدت دعوة صريحة من الرئيس الصيني هو جينتاو للمنظمة بالعمل على إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ورافق انعقاد القمة إجراء المناورات العسكرية المشتركة (مهمة السلام ٢٠٠٧م) بين روسيا والصين ودول المنظمة الأربع الأخرى، ما زاد من آمال عودة التوازن الدولي، وتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، لاسيما مع تزايد التسليح الروسي نتيجة الوفرة الهائلة في عائدات النفط، والتنسيق العسكري الروسي الصيني، وإعادة موسكو طلعاتها الجوية الاستراتيجية بأسلحة نووية قادرة على محو العواصم الأوروبية من الوجود.

الثقل الإقليمي لدول المنظمة:

يبلغ إجمالي مساحة دول المنظمة حوالي ٤٠ مليون كيلومتر مربع، فمساحات خمس دول فقط هي (روسيا والصين والهند وباكستان وإيران) حوالي ٣٢ مليون كيلومتر مربع، أي أكبر أربع مرات تقريبًا من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية (٩.٣ مليون كم²).

ترتبط هذه الدول بمحدود بركة مشتركة مما يساعد على تشكيل تجمع فاعل، ويقدر عدد سكانها بحوالي ٣ مليارات نسمة، أي حوالي ٥٠٪ من سكان العالم، حيث يضم دولتين هما الصين والهند اللتان يتجاوز عدد سكان كل منهما مليار نسمة، كما تضم دولتين يزيد عدد سكان كل منهما على ١٥٠ مليون نسمة.

الإنفاق العسكري:

بلغ الإنفاق العسكري للصين وروسيا في عام ٢٠٠٥م حوالي ٤٨.٦ مليار دولار (٢٩.٩ مليار دولار للصين، و١٨.٧ مليار دولار لروسيا)، بحسب الأرقام الرسمية، فيما وصل إجمالي الإنفاق الدفاعي لدول المنظمة في العام نفسه إلى حوالي ١٢٠ مليار دولار.

وفي عام ٢٠٠٦م ارتفع الإنفاق العسكري للصين وروسيا إلى ٦٠ مليار دولار (الصين ٣٥.١ وروسيا ٢٤.٩)، وواصل ارتفاعه في عام ٢٠٠٧م ليصل إلى ٧٦ مليار دولار (الصين ٤٥ مليار دولار، وروسيا ٣١ مليار دولار).

(مع ملاحظة أن بعض التقارير الغربية تشكك في الأرقام الرسمية للإنفاق الدفاعي الصيني، وتعتبر أن إجمالي نفقات الصين الدفاعية الحقيقية «تبلغ مثلي أو ثلاثة أمثال» الميزانية العسكرية التي تعلنها حكومة بكين).

ويقدر إجمالي القوات المسلحة لدول المنظمة بنحو ٦ ملايين مقاتل.





تضم المنظمة أربع دول نووية، منها اثنتان من الخمس النووية الكبرى في العالم، هما روسيا والصين، كما انضمت كل من الهند (تمتلك أكثر من ٦٠ سلاحاً نووياً) وباكستان (من ١٥ إلى ٢٥ سلاحاً نووياً) إلى النادي النووي، هذا بخلاف موقف إيران الغامض حتى الآن، وما يتردد عن احتمال امتلاكها أسلحة نووية، طبقاً للاتهامات الأمريكية والأوروبية الغربية.

وهناك مصالح متبادلة بين روسيا، أحد أكبر مصدري السلاح في العالم وبقية دول المنظمة، خاصة الصين التي يتزايد إنفاقها العسكري بينما تواصل أوروبا والولايات المتحدة فرض حظر البيع لها.

منظمة شنغهاي والتناقضات الصينية-الأمريكية

خلال السنوات الأخيرة تحولت أجندة عمل منظمة شنغهاي لتتضمن قضايا وأبعاداً أمنية، نتيجة التحولات المهمة التي شهدتها البيئة الدولية خلال هذه السنوات، خاصة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، وأحداث ١١ سبتمبر، ونجاح الولايات المتحدة في تطوير علاقاتها الدفاعية والعسكرية مع عدد من دول آسيا الوسطى على خلفية الحرب في أفغانستان، واستقرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والتفاعلات الدولية، وتبنيها منهجاً أحادياً في إدارة الأزمات الدولية.

وقد انعكست على بيانات المنظمة بشكل واضح التناقضات الأمريكية-الصينية بشأن عدد من المبادئ ذات الصلة بجوهر العلاقات الدولية الراهنة، خاصة مبادئ الدولة ذات السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ إضافة إلى تناقضات تتصل بأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية.

وأكدت مختلف البيانات الصادرة عن المنظمة، على ضمان حق كل شعب في اختيار طريق تطوره السياسي بصورة حرة (في إشارة إلى نقد التدخل الأمريكي في عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي)، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، ورفض الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية، والاستناد إلى قواعد القانون الدولي والأمم المتحدة، وضرورة مراعاة واحترام التقاليد التاريخية والمميزات القومية لكل شعب فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

المصادر:

- لواء د. جمال مظلوم، التعاون الصيني - الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤ أبريل ٢٠٠٦م. (بتصرف)

- باتريك سيل، منظمة شنغهاي.. خطوة إيجابية لكسر الأحادية الأمريكية، الموقع الإلكتروني للمركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب <http://www.icaws.org>

- عاطف عبد الحميد، شنغهاي.. إفاقة متأخرة وقسمة عادلة، الجزيرة نت، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧م.

- موقع جلوبال سيكوري تي <http://www.globalsecurity.org>

(♦) - لواء د. جمال مظلوم، التعاون الصيني - الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مرجع سابق.

- محمد فايز فرحات، هل تتحول منظمة شنغهاي إلى حلف شرق آسيوي؟، ملف الأهرام الاستراتيجي - العدد ١٤٠ أغسطس ٢٠٠٦م (بتصرف).

